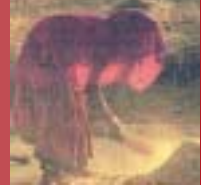




حالة إنعدام الأمن الغذائي في العالم ٢٠٠٣

رصد التقدم المحرز في اتجاه
أهداف مؤتمر القمة العالمي للأغذية
والأهداف الإنمائية للألفية





حالة إنعدام الأمن الغذائي في العالم ٢٠٠٣

رصد التقدم المحرز في إتجاه
أهداف مؤتمر القمة العالمي للأغذية
والأهداف الإنمائية للألفية



معلومات عن هذا التقرير

تقدم هذه الطبعة الخامسة من حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، أحدث التقديرات المتاحة عن عدد الذين يعانون من الجوع المزمّن في العالم، ويتناول التقرير استعراض الجهود العالمية والقطرية الرامية لبلوغ الهدف الذي حدده مؤتمر القمة العالمي للأغذية في ١٩٩٦ - ألا وهو خفض هذا

العدد إلى نصف ما كان عليه وقت انعقاد مؤتمر القمة بحلول عام ٢٠١٥. وينقسم التقرير إلى أربعة أقسام رئيسية. الأول، تحت عنوان نقص الأغذية في مختلف أنحاء العالم، ويحلل أحدث البيانات عن انتشار الجوع. ويتضمن القسم الثاني مقالات خاصة عن التجارة الدولية. ويناقش القسم

الثالث المعنون، نحو الوفاء بالتزامات مؤتمر القمة العالمي للأغذية، النهج المتبعة في تنفيذ الالتزامات الواردة في خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية. وأخيراً، تتضمن الجداول الواردة في التقرير مؤشرات مفصلة ذات صلة بالبلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة تحول.

بيان المحتويات

٤	تقديم
	نحو بلوغ أهداف مؤتمر القمة العالمي للأغذية
٦	نقص الأغذية في مختلف أنحاء العالم
٦	إحصاءات الجوع: أحدث التقديرات
٨	إحصاءات الجوع: الاتجاهات الحديثة في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة تحول
١٠	انعدام الأمن الغذائي وعلاقته بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسبة (الإيدز): عندما تتقاطع الطوارئ قصيرة الأجل مع الأزمات طويلة الأجل
١٢	المياه والأمن الغذائي
١٤	مناطق الجوع الساخنة
١٦	السمات الخاصة - التجارة والأمن الغذائي
١٦	التجارة والأمن الغذائي: أهمية الزراعة والتجارة الزراعية في البلدان النامية
١٨	التجارة والأمن الغذائي: هل يضر الانفتاح التجاري بالأمن الغذائي؟
٢٠	التجارة والأمن الغذائي: قضايا جولة الدوحة وما بعدها
٢٢	نحو الوفاء بالتزامات مؤتمر القمة العالمي للأغذية
٢٢	العمل على مكافحة الجوع
٢٤	ما بعد الري: الاستخدامات المتعددة للمياه في مجال تحسين الوجبات الغذائية ومستويات الدخل
٢٦	تحديد مناطق الفقر والجوع لإزالتها من الخريطة
٢٨	تحديد المبادئ الأساسية لبرامج التغذية المستدامة
٣٠	الطريق إلى الأمام: تعبئة الالتزامات والإجراءات لمكافحة الجوع

٣١ الجداول

نظم المعلومات عن انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية ورسم الخرائط ذات الصلة



عضوية الفريق رئيس الفريق العامل (IAWG-FIVIMS)

وكالات المعونة الثنائية والفنية
الوكالة الأسترالية للتنمية الدولية
الوكالة الكندية للتنمية الدولية
مكتب التعاون الأوروبي للمساعدة
الوكالة الألمانية للتعاون التقني
وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
وزارة الزراعة الأمريكية
وكالات الأمم المتحدة وبيريوتون وودز
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
منظمة العمل الدولية
مصلحة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة
مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
برنامج الأمم المتحدة للبيئة
منظمة الأمم المتحدة للطفولة
صندوق الأمم المتحدة للسكان
البنك الدولي
برنامج الأغذية العالمي
منظمة الصحة العالمية
المنظمة العالمية للأرصاد الجوية
اللجنة الدائمة لمنظمة الأمم المتحدة المعنية بالتغذية
المنظمات الدولية للبحوث الزراعية
الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية
المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية
الخدمة الدولية للبحوث الزراعية القطرية
المركز الدولي للزراعة الاستوائية
المنظمات الدولية غير الحكومية
منظمة هيلن كيلر الدولية
مؤسسة روكفيلر
صندوق إنقاذ الطفولة
معهد الموارد العالمي
المنظمات الإقليمية
الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي
اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة السهل

يسعدني، بالنيابة عن الفريق العامل المشترك بين الوكالات بشأن نظام المعلومات عن انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية ورسم الخرائط، أن أثنى على جهود المنظمة لإصدارها طبعة ٢٠٠٣ من تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم. فهذا التقرير أصبح بلا منازع في طبيعة التقارير ذات الصلة بمجالات الأمن الغذائي. فهو يحدد كل عام بوضوح مدى اقترابنا من تحقيق الأمن الغذائي الشامل، وما المسافة المتبقية لمسيرتنا هذه.

ومنذ إنشاء نظام المعلومات لانعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية ورسم الخرائط ذات الصلة في ١٩٩٧، لاحظنا ظهور عملية الأهداف الإنمائية للألفية، والأوراق القطرية لاستراتيجية الحد من الفقر، والتركيز الجديد على الممارسة التدريجية في تطبيق مبدأ الحق في الغذاء، إلى جانب تزايد الرؤية المستكملة للأسباب الكامنة وراء حالات انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية في نطاق سبل المعيشة. وإقراراً بهذه التغييرات، تعكف مبادرة نظام المعلومات المشار إليها أعلاه في الوقت الحاضر على التحقق مما تم إنجازه ودراسة الأولويات الاستراتيجية للمستقبل. وتمثل السمة المشتركة بين الوكالات لنظام المعلومات عن انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية ورسم الخرائط إحدى أكبر نقاط القوة في أنشطتنا - ألا وهي القدرة على تنسيق أنشطة تبادل المعلومات وتقاسم الخبرات والمنهجيات المناسبة. ومن خلال الاعتماد على التقييم الجماعي لأنشطتنا في السابق، والمشاورات التي نجريها مع الكثير من أصحاب الشأن، سنتمكن من صياغة خطة استراتيجية جديدة ذات نظرة تقديمية. وأطلع قداماً نحو تقاسم نتائج تلك التقديرات والتخطيط الاستراتيجي في العدد القادم ٢٠٠٤ من تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم.

وأشجع جميع قراء هذا التقرير على ترجمة المعلومات الواردة فيه إلى أعمال. واستخدام محتوياته لتسليط الضوء على حالي انعدام الأمن الغذائي والجوع؛ وتعبئة الموارد والإرادة السياسية لمواجهة هذا التحدي والترويج لذلك على المستويات المحلية والقطرية والعالمية. وينبغي علينا أن نلعب دورنا جميعاً. وبالنيابة عن النظام، نلزم أنفسنا بالعمل معكم يدا بيد لاستئصال كوارث الجوع من كوكبنا هذا مرة واحدة وإلى الأبد.

لين ر. براون (البنك الدولي)

رئيس الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بنظام المعلومات عن انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية ورسم الخرائط ذات الصلة

نحو بلوغ أهداف مؤتمر القمة العالمي للأغذية

لننتاول بادئ ذي بدء بعض الأنباء الطيبة. فقد كشفت أحدث تقديرات المنظمة عن نجاح عدد من البلدان في الحد من الجوع على نحو متواصل منذ فترة الأساس التي حددها مؤتمر القمة العالمي للأغذية وهي ١٩٩٠-١٩٩٢. ففي ١٩ بلدا، انخفض عدد الذين يعانون الجوع المزمن بما يزيد على ٨٠ مليون نسمة فيما بين ١٩٩٠-١٩٩٢ و ١٩٩٩-٢٠٠١.

وتغطي قائمة البلدان التي حققت هذه النجاحات جميع الأقاليم النامية، بينها بلد واحد في الشرق الأدنى وخمسة بلدان في آسيا والمحيط الهادي، وستة بلدان في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وسبعة بلدان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. كما تشمل هذه القائمة كلا من البلدان الكبيرة الغنية نسبيا مثل البرازيل والصين، حيث كانت مستويات نقص الأغذية معتدلة منذ البداية، والبلدان الأصغر حيث كان الجوع ينتشر فيها على نطاق أوسع مثل تشاد وناميبيا وسري لانكا وغينيا.

والآن تأتي الأنباء السيئة. فمما يؤسف له، ألا تكون هذه الأوضاع هي السائدة في معظم البلدان الأخرى. إذ يقدر عدد ناقصي الأغذية في أرجاء العالم النامي ككل بنحو ٧٩٨ مليون نسمة في ١٩٩٩-٢٠٠١، وهو رقم يقل عن نظيره في فترة الأساس التي حددها مؤتمر القمة العالمي للأغذية بنحو ١٩ مليون نسمة فقط. ولعل الأوضاع تدهورت بعد ذلك، إذ اتضح أن عدد ناقصي الأغذية في العالم النامي لم يعد يتراجع بل تصاعد. ففي خلال النصف الأول من عقد التسعينيات، انخفض عدد الذين يعانون الجوع المزمن بنحو ٣٧ مليون نسمة. ومنذ ١٩٩٥-١٩٩٧، زاد هذا العدد بما يتجاوز ١٨ مليون نسمة.

وعلى هذا أن نتساءل لماذا حدث ذلك. وإذا كانت التحليلات الأولية لا تسمح بوضع أي إجابة حاسمة عن هذا السؤال، فإن الدراسة الوثيقة للموضوع تحدد عددا كبيرا من العوامل التي تميز بها البلدان الناجحة عن البلدان التي تعاني الإخفاقات.

وبصفة عامة، فقد تميزت البلدان التي نجحت في الحد من انتشار الجوع بنمو

اقتصادي أسرع ولاسيما في قطاعاتها الزراعية. كما شهدت نموا سكانيا أبطأ، ومستويات أقل من حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، واحتلت موقعا أعلى في صف الأرقام الإرشادية للتنمية البشرية لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وهذه النتائج متسقة مع التحليلات السابقة التي ساعدت في رسم خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية، وكذلك مبادرة محاربة الجوع التي وضعتها المنظمة عند انعقاد مؤتمر القمة العالمي للأغذية: خمس سنوات بعد الانعقاد. وتبرز هذه النتائج أهمية عدد قليل من العوامل الأساسية الكفيلة بتحسين الأمن الغذائي - أي النمو الاقتصادي السريع؛ وتنمية القطاعات الزراعية بمعدلات أفضل من متوسطاتها؛ وإنشاء شبكات فعالة للأمان الاجتماعي لضمان حصول أولئك الذين لا يمكنهم إنتاج أو شراء كميات كافية من الأغذية لإطعام أنفسهم.

وإذا كانت أحدث البيانات تؤكد إدراكنا للعوامل التي تساهم في بناء الأمن الغذائي، فإنها تواجهنا أيضا بسؤال صعب: فإذا كنا نعرف سلفا البارامترات الأساسية لما ينبغي عمله، فكيف سمحنا بتجويب مئات الملايين من السكان في عالم ينتج كميات من الأغذية تفيض عن حاجة كل امرأة ورجل وطفل فيه؟ لكن المشكلة، أولا وأخيرا، لا تتعلق بنقص الأغذية قدر تعلقها بالافتقار إلى الإرادة السياسية. فالغالبية العظمى من الجوعى في العالم يعيشون في المناطق الريفية من العالم النامي، بعيدا عن أدوات السلطة السياسية، وبما يتجاوز نطاق رؤية وسائط الإعلام والجمهور في البلدان المتقدمة. وباستثناء حالات نشوب الحرب أو وقوع كوارث طبيعية، حيث يتركز الاهتمام والتعاطف مع الضحايا لفترة قصيرة، قلما يتناول الحديث هذه القضايا، وأقل من ذلك تبذل جهود لوضع نهاية لمعاناة "قارة الجوع" التي تضم ٧٩٨ مليون نسمة، أي ما يتجاوز سكان أمريكا اللاتينية أو أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

وغالبا، ما أضيفت مسألة استئصال الجوع إلى قوائم متطلبات أهداف التنمية. وجميع

هذه الأهداف مترابطة من خلال حلقة محتومة من الفقر والإقصاء الاجتماعي. وكل واحد من هؤلاء الجوعى يستحق ويطلب دعمنا. علينا أن نكون رؤيتنا ونتحلى بالشجاعة لوضع الأولويات، والإقرار بأن عدم وجود كفاية من الأغذية يهدد الوجود الفعلي للسكان، ويقوض قدراتهم في مجالي الاستفادة من الفرص المتاحة للتعليم والعمل والمشاركة السياسية والمشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وهذا ما يعود بنا إلى بحث الحاجة إلى توافر الإرادة السياسية. كما يعيدنا أيضا إلى معظم الأنباء الطيبة الواردة في تقرير هذا العام. وإذا ما كنا نتحدث عن المعوقات التي اعترضت الحد من وطأة الجوع، فعلى أن ننوه بإطلاعنا على العديد من العلامات المشجعة لتنامي الالتزامات بالعمل على مكافحته.

ففي البرازيل، تعهد الرئيس لويس إنياسيو لولا داسيلفا باستئصال الجوع بحلول نهاية فترة ولايته المكونة من أربع سنوات. ودعم تعهده هذا بالإعلان عن تنفيذ مشروع شامل استئصال الجوع تماما (Fome Zero).

وفي خلال السنة الماضية، طلب ما يزيد على ٢٠ بلدا آخر من المنظمة المساعدة في تصميم برامج لمكافحة الجوع وتنفيذها. والعديد من هذه البلدان يعتمد بالكامل على موارده الخاصة، ويعمل على إنجاز أهداف مؤتمر القمة العالمي للأغذية ضمن حدوده. وألزم بعض من هذه البلدان نفسه بتنفيذ أهداف أكثر طموحا. فحكومة سيراليون، على سبيل المثال، حددت رقما مستهدفا جريئا ينص على استئصال الجوع بحلول عام ٢٠٠٧. وفي أحدث مؤتمر للقمة تعهد رؤساء دول الاتحاد الأفريقي في مابوتو بموزامبيق، بالإجماع على زيادة نصيب الزراعة من الإنفاق العام بنسبة تصل إلى ١٠ في المائة على الأقل خلال السنوات الخمس القادمة.

والأمر المشجع في كل هذا هو حقيقة أن هذه البلدان جعلت من استئصال الجوع هدفا ذا أولوية. ولعل نهجهم في تنفيذ هذا الالتزام يدعو إلى الفخر أيضا.

عدد ناقصي الأغذية في العالم النامي: المعدلات الملاحظة والمتوقعة وفقا للأرقام المستهدفة لمؤتمر القمة العالمي للأغذية



ضمير الإنسانية، وإنما تمثل خطرا يهدد النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي على الصعيد العالمي. إن الجوع لا ينتظر.

دكتور جاك ضيوف
المدير العام
لمنظمة الأغذية والزراعة

دكتور جاك ضيوف
المدير العام
لمنظمة الأغذية والزراعة

وئمة عدد متزايد من البلدان السائرة في الطريق القويم معبئة الإرادة السياسية والموارد اللازمة لإجتثاث مشكلة الجوع مباشرة. والآن، فقد أن الأوان للمجتمع الدولي لكي يقتفي أثرها في تنفيذ الالتزامات التي وضعها مؤتمر القمة العالمي للأغذية.

أما المهمة التي تنتظرنا فهي إنشاء تحالف عالمي ضد الجوع قادر على حشد الالتزامات القطرية والعالمية، لا استنادا إلى دافع الإحسان وإنما لتحقيق العدالة واستجابة لمصالح كل فرد تقريبا، وإقرارا بأن معاناة ٨٠٠ مليون من السكان الجياع لا تمثل مجرد مأساة لا يقبلها

وتتضمن الاستراتيجية التي طبقتها البرازيل في مشروع استئصال الجوع تماما العديد من العناصر الواردة في مبادرة محاربة الجوع. ولعل الأهم من ذلك، تركيزها في مهاجمة الجوع على جبهتين تجمعان ما بين تدخلات الطوارئ لتوفير الطعام للجوعى إلى جانب مبادرات تنموية لزيادة فرص العمل والدخل وبين إنتاج الأغذية في المجتمعات الفقيرة. واستطاع برنامج استئصال الجوع تكوين تحالف قطري واسع وملتزم ضد الجوع، مجتذبا الدعم والمشاركة النشيطة من الاتحادات والرابطات الشعبية والمنظمات غير الحكومية والمدارس والجامعات والكنائس والشركات.

نقص الأغذية في مختلف أنحاء العالم

إحصاءات الجوع : الاتجاهات الحديثة في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة تحول

نظرا للتباطؤ في التقدم المحرز منذ فترة ١٩٩٠ - ١٩٩٢، أخذت التوقعات تتضاءل شيئا فشيئا بإمكانية بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية بخفض عدد ناقصي الأغذية إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. وتكشف تحليلات معمقة أن هذه الأعداد إنما تخفي اتجاهات لربما أكثر إنذارا بالخطر. إذ متى ما قسمنا فترة السنوات التسع إلى نصفين فإن الأرقام المتعلقة بالبلدان النامية ككل ستشير إلى أن عدد السكان ناقصي الأغذية زاد فعليا بمقدار ٤,٥ مليون نسمة سنويا خلال معظم السنوات ما بين فترتي ١٩٩٥ - ١٩٩٧ و ١٩٩٩ - ٢٠٠١.

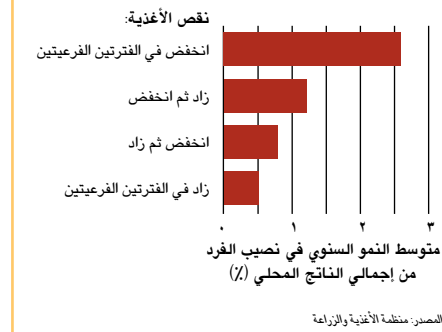
كما تكشف البيانات المستمدة من البلدان كل على إنفراد أن ١٩ بلدا فقط هي التي نجحت في إنقاص عدد ناقصي الأغذية خلال الفترتين الفرعيتين. فقد تراجع مجموع عدد الجوع في هذه البلدان بما يزيد على ٨٠ مليون نسمة خلال كامل فترة السنوات التسع (أنظر الرسم البياني أدناه).

ويقف في الطرف الثاني من السلسلة ٢٦ بلدا زاد فيها عدد ناقصي الأغذية في الفترتين الفرعيتين. وكانت معدلات انتشار نقص الأغذية في معظم هذه البلدان عالية (أكثر من ٢٠ في المائة) منذ ١٩٩٠-١٩٩٢. وخلال السنوات التسع اللاحقة زاد عدد الجوع في هذه البلدان بما يقدر بنحو ٦٠ مليون نسمة.

تحليل العناصر الأساسية للتقدم والتراجع في مجال الحد من الجوع

في محاولة لتحليل العوامل التي تدفع بعملية التقدم للحد من انتشار الجوع، ثبت أن مجموعة مكونة من ٦ مؤشرات هي الأكثر تأثيرا في التمييز بين مجموعات البلدان المصنفة وفقا لأدائها فيما بين ١٩٩٠-١٩٩٢ و ١٩٩٩-٢٠٠١. وتشمل هذه المؤشرات النمو السكاني، ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، والإنفاق على الصحة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، وعدد حالات البالغين المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية وعدد حالات طوارئ الأغذية، والرقم الإشاري للتنمية البشرية لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (وهو بحد ذاته تركيبة من عدة مؤشرات اقتصادية واجتماعية).

الاتجاهات في نقص الأغذية وفي إجمالي الناتج المحلي، بحسب مجموعات البلدان



في نجاح بعض البلدان والفشل في بلدان أخرى. وليس من المدهش أن تشهد البلدان

ويستدل من التحليلات الأولية (انظر الإطار) عن احتمال مشاركة عدد من العوامل

التي نجحت في الحد من وطأة الجوع في الفترتين الفرعيتين نمو اقتصاديا عاليا بصورة ملموسة. أما في البلدان التي زاد فيها عدد الجوع، فقد شهدت بدورها المزيد من حالات طوارئ الأغذية إلى جانب مستويات أعلى من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية.

ولكن ليست جميع الأنباء التي يقدمها هذا التحليل سيئة. فقد نجح ٢٢ بلدا بينهم بنغلاديش، وهاتي وموزامبيق، في عكس الاتجاه نحو ازدياد الفقر ولو على نحو مؤقت. وفي هذه البلدان، هبط عدد ناقصي الأغذية خلال النصف الثاني من العقد الأخير بعد أن تفاقم خلال السنوات الخمس الأولى منه.

وفي ١٧ بلدا، كان الوضع مختلفا، وأخذ عدد ناقصي الأغذية بالزيادة بعد أن شهد تناقصا في السابق. وتشمل هذه المجموعة عددا من البلدان المكتظة بالسكان من بينها الهند، واندونيسيا، وباكستان، ونيجيريا والسودان.

وفي نفس الوقت، تباطأ التقدم في العديد من البلدان التي سجلت مكاسب ضخمة خلال السنوات الخمس الأولى من الفترة الفرعية، بما في ذلك الصين. إذ بعد أن نجحت هذه البلدان في خفض انتشار نقص الأغذية إلى مستويات متواضعة (أقل من ٢٠ في المائة)، لم يعد بمقدور هذه البلدان أن تقدم مثالا يحتذى به للعالم النامي.

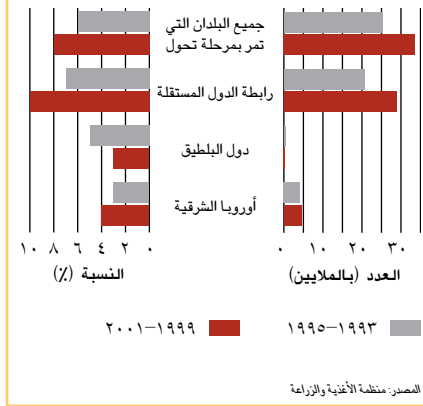
وبسبب الاتجاهات المعاكسة في العديد من البلدان الكبيرة وببطء التقدم في البلدان الأخرى، تحول نمط التغير في البلدان النامية من اتجاه الهبوط إلى الزيادة. ففي ما بين الفترة ١٩٩٥ - ١٩٩٧ والفترة ١٩٩٩ - ٢٠٠١، زاد عدد ناقصي الأغذية في البلدان النامية بنحو ١٨ مليون نسمة، لاغيا زهاء نصف الانخفاض البالغ ٣٧ مليون نسمة الذي تحقق خلال السنوات الخمس السابقة. وما لم تتحقق مكاسب ملموسة في البلدان الكبيرة التي توقف فيها التقدم، فإن من الصعوبة بمكان عكس هذا الاتجاه السلبي.

نقص الأغذية يتفاقم في العديد من البلدان التي تمر بمرحلة تحول

أظهرت التحليلات الأولية التي أجرتها المنظمة بشأن التغييرات التي حدثت منذ سقوط الاتحاد السوفييتي، ويوغوسلافيا أن الجوع يتزايد في العديد من البلدان التي تمر بمرحلة تحول. وعموما، فقد زاد عدد ناقصي الأغذية في هذه البلدان من ٢٥ إلى ٣٤ مليون نسمة في الفترة ما بين ١٩٩٣ - ١٩٩٥ و ١٩٩٩ - ٢٠٠١. وينبغي اعتبار هذه التقديرات مؤقتة نظرا لأن عملية إجراء المسح بالعينة على مستوى الأسرة للاستعاضة عن البيانات المستمدة من السجلات الإدارية المتاحة في نظام التخطيط المركزي مازالت في مرحلتها الأولية.

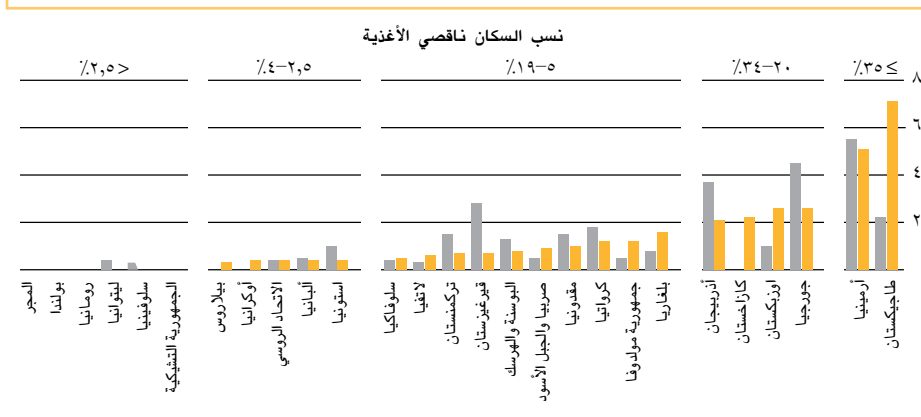
وقد حدثت معظم الزيادات في عدد ناقصي الأغذية في بلدان رابطة الدول المستقلة، حيث ارتفع عدد الجوع من ٢٠,٦ إلى ٢٨,٨ مليون نسمة، وزادت نسبتهم من ٧ إلى ١٠ في المائة. ورافق التحول الاقتصادي في هذه البلدان تغييرات سياسية وإدارية بعيدة الأثر أدت إلى تقطع العلاقات التجارية وحدث نقص حاد في توافر العملة الأجنبية. يضاف إلى ذلك انهيار نظم الإنتاج الزراعية والتسويق.

عدد ونسب ناقصي الأغذية



واستطاعت بلدان البلطيق وأوروبا الشرقية تجنب هذه المشكلات إلى حد بعيد. ففي معظم هذه البلدان، انخفض نقص الأغذية أو ظل ثابتا عند مستواه. بيد أن هذه الحالة لم تكن من نصيب بلدان مثل البوسنة والهرسك وبلغاريا ولاتفيا ومقدونيا وصربيا والجبل الأسود، حيث توسع نطاق نقص الأغذية أو ظل عند مستواه العالي في الفترة ١٩٩٩ - ٢٠٠١.

نسب ناقصي الأغذية في البلدان التي تمر بمرحلة تحول



نقص الأغذية في مختلف أنحاء العالم

انعدام الأمن الغذائي وعلاقته بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسبة (الإيدز): عندما تتقاطع الطوارئ قصيرة الأجل مع الأزمات طويلة الأجل

أودى وباء الإيدز بحياة ٢٥ مليوناً من البشر منذ ظهوره، ذلك فضلاً عن ٤٢ مليوناً آخرين مصابين به الآن. والمتوقع خلال العقد الحالي أن يقضي هذا المرض على أرواح يتجاوز عددها ضحايا الحروب والكوارث خلال الخمسين عاماً الماضية.

وكانت الأزمة الغذائية التي هددت أكثر من ١٤ مليوناً من البشر في أفريقيا الجنوبية في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ سبباً للتركيز على التفاعل بين هذا المرض والأمن الغذائي. فقد تبين أن الجوع لا يمكن مكافحته بطريقة فعالة في الأقاليم التي انتشرت فيها هذا المرض ما لم تكن هناك تدخلات تعالج الاحتياجات الخاصة للأسر المصابة به وتشمل تدابير للوقاية منه وتخفيف مدى انتشاره.

الإيدز والأزمة الغذائية: هل هي حالة طوارئ مزدوجة ومزمنة؟

لاحت الأزمة الغذائية في أفريقيا الجنوبية بسبب تضافر مجموعة من العوامل هي:

حالات الجفاف المتكررة وفشل السياسات الاقتصادية إلى جانب الاضطرابات المدنية. واشتد تأثيرها بفعل ما أحدثه وباء الإيدز من تدمير كان قد عصفت بالفعل بملايين من العائلات وأضعف قدرة الحكومات على التجاوب. ففي عام ٢٠٠١ فقط، أي قبل أن تضرب الأزمة ضربتها، مات قرابة نصف مليون شخص بسبب الإيدز في البلدان المصابة به وخلفوا من ورائهم نحو ٢,٥ مليون من الأطفال اليتامى.

وتجاوبت الحكومات والمنظمات الدولية بسرعة من أجل توزيع المعونة الغذائية الطارئة. ولكن التقارير الواردة من الميدان حذرت من أن الجهات العاملة تواجه نوعاً جديداً من الطوارئ، حيث يتوكل النقص الغذائي الحاد والقصير الأجل مع تدهور غير مسبوق في الحالة الصحية والإنتاج الزراعي والأمن الغذائي بصورة قد تستمر عدة عقود من السنوات. فوباء الإيدز يأتي من فيروس بطيء المفعول، ولكن منحناه الوبائي يمتد لسنوات طوال القرن الحالي (أنظر الرسم البياني).

الإيدز يقوض الأمن الغذائي

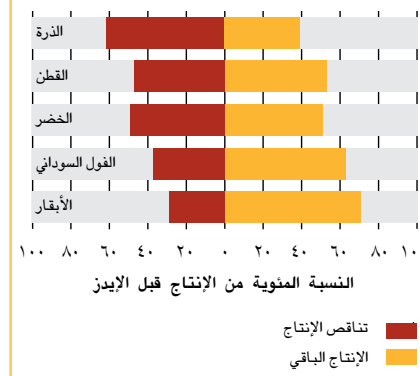
يسبب الإيدز انعدام الأمن الغذائي ويؤدي إلى استفحاله بطرق كثيرة. فمعظم ضحاياه من الشبان صغار السن الذين يصابون بالمرض ثم يموتون وهم في ريعان شبابهم وأكثر سني حياتهم إنتاجاً. والمجتمع الذي يبقى بعد ذلك يكون غير متوازن، يزيد فيه عدد المسنين أو اليتامى في كثير من الحالات (أنظر الرسم البياني). وكثيراً ما يكون تأثير هذا الوضع تأثيراً مدمراً على الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي.

وفي عام ٢٠٢٠، سيكون الوباء قد قضى على خمس اليد العاملة الزراعية، أو أكثر من الخمس في معظم بلدان أفريقيا الجنوبية (أنظر الرسم البياني). والواقع أن نحو ٦٠ أو ٧٠ في المائة من المزارع في العديد من البلدان المصابة بالمرض تعاني بسببه خسارة اليد العاملة. وفي بعض المناطق شديدة الإصابة بالمرض، تبين من الدراسات أن أكثر من نصف العائلات ترأسها نساء (٣٠ في المائة من الأراامل في الأغلب) أو الجدات (نحو ٢٠ في المائة) أو الأطفال الأيتام (نحو ٥ في المائة).

وبسبب نقص اليد العاملة والموارد والمعارف لزراعة محاصيل الأغذية الأساسية أو المحاصيل التجارية، تحولت عائلات كثيرة إلى زراعة الكفاف. وهناك عائلات هجرت الحقول تماماً. وتبين من دراسة عن الزراعة المجتمعية في زيمبابوي أن إنتاج الذرة هبط بنسبة ٦١ في المائة لدى العائلات التي توفى أحد أفرادها بسبب هذا المرض (أنظر الرسم البياني). وسيستمر هذا التأثير طوال أجيال قادمة. فالإيدز يقلل الاستثمار في الزراعة. وهو يحرم العائلات أصولها، لأنها تضطر إلى بيع الأصول القليلة التي لديها لدفع ثمن الأدوية وتكاليف الجنازة، أو لمجرد البقاء على قيد الحياة. كما أنه يرغم الأطفال، وخصوصاً الفتيات، على ترك المدرسة من أجل العمل أو رعاية الآباء المرضى، ويمنع نقل المهارات والمعارف الضرورية من جيل إلى جيل. وفي منطقتين مصابتين بالمرض في كينيا، تبين من إحدى الدراسات أن ٧ في المائة فقط من الأيتام الذين يرأسون عائلات زراعية لديهم معارف زراعية كافية.

ويتوقع برنامج الأمم المتحدة المشترك بين منظمات الأمم المتحدة لمكافحة الإيدز أن ٥٥ مليون أفريقي سيموتون موتاً مبكراً بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٢٠ بسبب إصابتهم بالإيدز. وهذا

تناقص إنتاج العائلات التي عانت حالة وفاة بسبب الإيدز في زيمبابوي



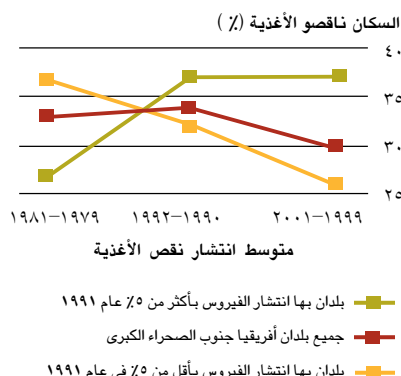
المصدر: Kwaramba in Stover et al.

الرقم يساوي في مجموعه عدد سكان إيطاليا بأكملها. وهذه الكارثة الإنسانية التي لم يسبق لها مثيل ستشل حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتفيد التقديرات الحديثة بأن جائحة الإيدز أدت بالفعل إلى تخفيض معدلات النمو الاقتصادي القطري في أفريقيا بأكملها بنسبة ما بين ٢ و٤ في المائة في السنة. وتوحي البيانات أيضاً بأن نقص الأغذية استمر في الزيادة في البلدان التي كان الإيدز منتشر فيها بالفعل عام ١٩٩١، في حين أنه انخفض في مناطق أخرى في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (أنظر الرسم البياني).

الجوع يشعل نار الوباء

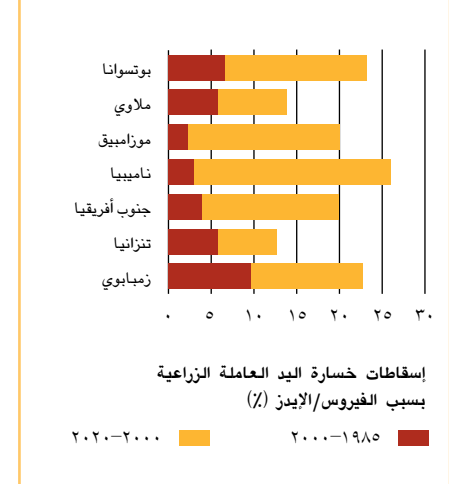
إذا كان الإيدز قد أصبح سبباً رئيسياً من أسباب الجوع، فإن العكس صحيح أيضاً. فالجوع يعجل بانتشار الفيروس ويفتح الطريق أمام المرض. فالجوعى يضطرون إلى المخاطرة من أجل البقاء. وكثيراً ما يضطرون إلى الهجرة، وهي هجرة تكون إلى الأحياء الفقيرة في المدن في أغلب الأحيان، حيث ترتفع معدلات الإصابة بالفيروس. كما أن اليأس يدفع النساء والأطفال إلى مقايضة الجنس مقابل المال أو الغذاء فيعرضون أنفسهم لخطر الإصابة.

نقص الأغذية وعلاقته بالفيروس/الإيدز في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى



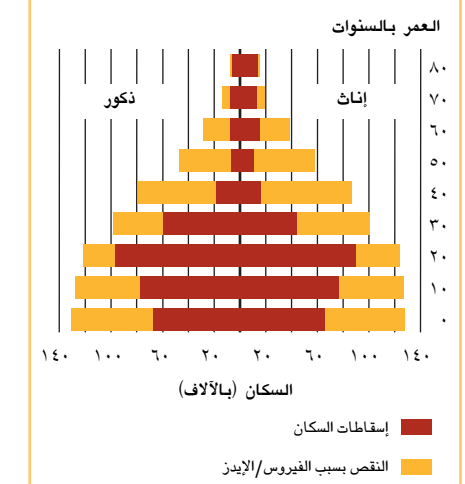
المصدر: منظمة الصحة العالمية: منظمة الأغذية والزراعة

إسقاطات خسارة اليد العاملة بسبب الفيروس/الإيدز في أفريقيا الجنوبية



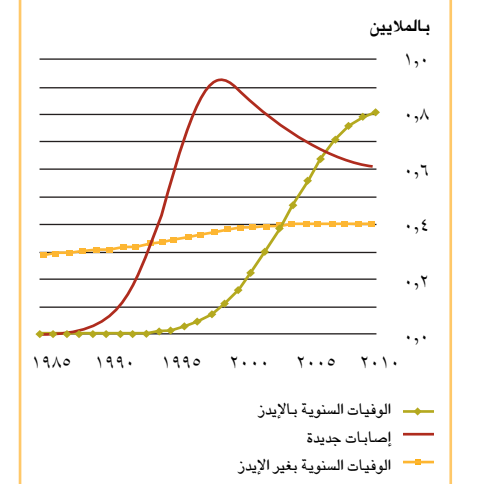
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

إسقاطات السكان المصابين وغير المصابين بالإيدز في بوتسوانا، ٢٠٢٠



المصدر: US Census Bureau

حالات الإصابة بالفيروس، وحالات الوفاة بالإيدز أو غيره في جنوب أفريقيا



المصدر: Dorrington and Johnson

وبالنسبة للمصابين بالفعل بالفيروس، يزيد ضعفهم بسبب الجوع وسوء التغذية مما يؤدي إلى سرعة ظهور مرض الإيدز في صورته الكاملة. ومتى أمسك المرض بضحيته يقل امتصاص المغذيات وتصاب الشهية وعمليات الأيض بالاختلال وتتفتت العضلات والأجهزة وسائر أجهزة الجسم. ويحتاج الأحياء المصابون بالفيروس أو المرض إلى أكل كميات أكبر بكثير لمقاومة المرض وتعويض خسارة الوزن وإطالة العمر الإنتاجي.

الأمن الغذائي يساعد على الوقاية من الإيدز

تبين من أزمة أفريقيا الجنوبية ضرورة تخطيط تدخلات الأمن الغذائي من منظور الفيروس/الإيدز. فشبكات الأمن التقليدية القائمة على المعونة الغذائية لا تكفي وربما تكون غير فعالة على الإطلاق.

فالعائلات التي فقدت أفرادها المنتجين قد لا تستطيع الاشتراك في مشروعات الغذاء مقابل العمل، وهي الطريقة المعتادة لتقديم المعونة الغذائية الطارئة مقابل العمل في مشروعات الأشغال العامة. فلإنعاش وتحقيق درجة من الاكتفاء الذاتي تحتاج هذه العائلات، إلى جانب المساعدات الغذائية، إلى برامج تنمية زراعية تسد احتياجاتها بالتركيز على المحاصيل المغذية التي لا تتطلب كثيراً من العمل، كما تحتاج إلى التنوع حتى تكون المحاصيل والاحتياجات من اليد العاملة موزعة توزيعاً متساوياً طوال السنة، إلى جانب التعليم والتدريب لليتامى من الأطفال وبالغين.

وبإدماج الوقاية من الفيروس، والرعاية التغذوية للمصابين بالفيروس والمرض، وتدابير تخفيف آثار المرض في برامج الأمن الغذائي وبرامج التغذية، يمكن تقليل انتشار الفيروس والمرض وتقليل تأثيرهما. والحقيقة هي أنه عندما تتقاطع الطوارئ الغذائية قصيرة الأجل مع أزمة الفيروس والإيدز طويلة الأجل قد يكون الأمن الغذائي الأسرى هو أهم استراتيجية وحيدة للوقاية من الفيروس وأفضل استجابة لتخفيف تأثير المرض.

نقص الأغذية في مختلف أنحاء العالم

المياه والأمن الغذائي

هناك ارتباط وثيق بين المياه والأمن الغذائي. فالزراعة هي أكبر مستخدم للماء على الإطلاق، إذ تحصل على ٦٩ في المائة من جميع كميات المياه المسحوبة في العالم بأكمله، وعلى أكثر من ٨٠ في المائة من هذا المجموع في البلدان النامية. والحصول على مياه كافية ومضمونة يرفع الغلات الزراعية ويزيد من الأغذية والدخل في المناطق الريفية التي يعيش فيها ثلاثة أرباع سكان العالم الجوعى. وليس من المستغرب أن تكون البلدان التي تحصل على الماء بسهولة هي أيضا أقل البلدان في نقص الأغذية (أنظر الرسم البياني).

وإذا كان الماء مكونا أساسيا في الأمن الغذائي، فإن نقصه يكون سببا رئيسيا من أسباب المجاعات ونقص الأغذية، وخصوصا في المناطق الريفية التي تعاني انعدام الأمن الغذائي والتي يعتمد سكانها على الزراعة المحلية للحصول على الغذاء وتوليد الدخل. والجفاف هو أشيع سبب منفرد للنقص الغذائي الحاد في البلدان النامية. وفي آخر ثلاث سنوات توافرت عنها البيانات، كان الجفاف هو السبب في ٦٠ في المائة من حالات الطوارئ الغذائية (أنظر الرسم البياني).

وأفريقيا هي أجف القارات (باستثناء أوسيانيا) وهي أيضا الإقليم الذي به أكبر انتشار للجوع. وفي أفريقيا كان نقص الأغذية وظهور المجاعات الدورية أكبر بلاء يصيب المناطق شبه القاحلة والمناطق المعرضة للجفاف (أنظر الخريطة).

وحتى عندما تكون المياه كافية بصورة عامة، فإن عدم الانتظام في الأمطار أو في الحصول على المياه يمكن أن يؤدي إلى نقص غذائي في الأجل القصير وإلى انعدام الأمن الغذائي في الأجل الطويل أيضا. كما أن الفيضانات سبب آخر رئيسي من أسباب الطوارئ الغذائية. والفيضانات في وفرة المياه بحسب المواسم يمكن أيضا أن تزيد من انعدام الأمن الغذائي. فمثلا في الهند يسقط أكثر من ٧٠ في المائة من المطر السنوي أثناء شهور الأمطار الموسمية الثلاثة، ويفيض معظم هذا الماء هباء إلى البحر، ومن ثم يكون على المزارعين الذين يفتقرون إلى مرافق للري أن يعانون ندرة المياه معظم السنة وأن يهددهم فشل المحاصيل إذا سقطت الأمطار الموسمية.

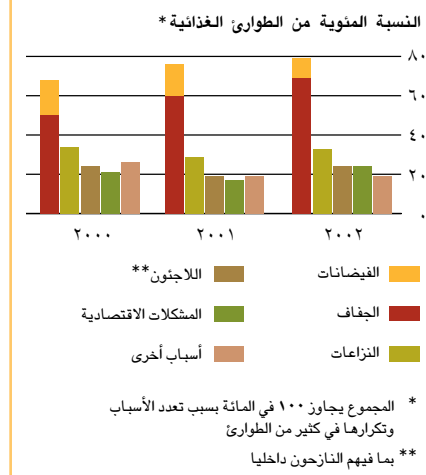
الري يرفع الغلات ويقلل من الجوع والفقر

الري يضمن إمدادات مائية كافية ومأمونة فترتفع غلات معظم المحاصيل بنسبة ما بين ١٠٠ و٤٠٠ في المائة (أنظر الرسم البياني). ورغم أن ١٧ في المائة فقط من الأراضي المحصولية في العالم هي أراض مروية، فإن هذه النسبة تنتج ٤٠ في المائة من الأغذية في العالم.

والري، إلى جانب الغلات المرتفعة، يزيد الدخل ويقلل من الجوع والفقر. وتشير البيانات إلى أن توافر الري على نطاق واسع يقلل انتشار نقص الأغذية والفقر (أنظر الرسم البياني).

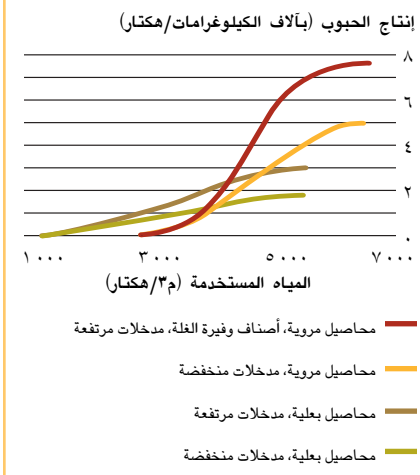
وتقدم الدراسات الجارية في البلدان الآسيوية دليلا على أن الري يخفف من وطأة الفقر الدائم والمؤقت على حد سواء. فمثلا في الهند، تبين من دراسة للبنك الدولي أن ٦٩ في المائة من سكان المناطق غير المروية فقراء مقابل ٢٦ في المائة فقط في المناطق المروية.

أسباب الطوارئ الغذائية في البلدان النامية



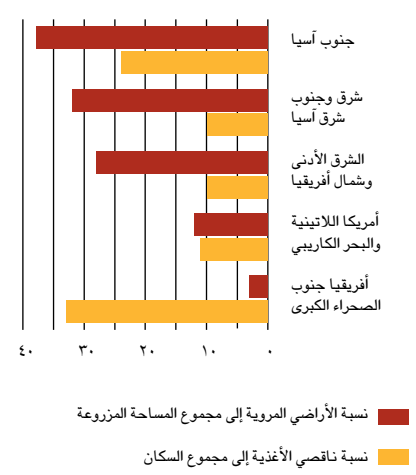
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

الغلات والاحتياجات المائية في الزراعة المروية والبعليّة



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

الري وعلاقته بانتشار نقص الأغذية، ١٩٩٨-٢٠٠٠



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

البالغة ٢٧٠ مليون هكتار، قد تدهورت بسبب تراكم الأملاح. وفي كثير من المناطق تستخرج المياه بالضح من باطن الأرض لاستعمالها في الري بمعدل أسرع بكثير من تجديد موارد المياه المخزونة بفعل الأمطار التي تتسرب إلى باطن الأرض. وفي الصين، حيث يعتمد أكثر من نصف الأراضي الزراعية على الآبار الأنبوبية، هبط الماء الجوفي بمقدار قد يصل إلى ٥٠ مترا في الثلاثين عاما الماضية.

وعندما تكون المياه نادرة والبيئة ضعيفة، ربما يتوقف تحقيق الأمن الغذائي على ما يسمى "مياه افتراضية" - أي الأغذية المستوردة من بلدان لديها وفرة في المياه. فالمطلوب متر مكعب واحد من المياه لإنتاج كيلو واحد من القمح. واستنادا إلى هذه الأرقام حسب المنظمة أن إنتاج كمية الأغذية التي استوردتها بلدان الشرق الأدنى عام ١٩٩٤ يتطلب مقدارا من المياه يساوي مجموع التدفق السنوي في نهر النيل عند أسوان. وفي هذه الظروف قد يكون من المعقول استيراد الأغذية واستخدام الموارد المائية المحدودة في أغراض أخرى، ومنها إنتاج محاصيل عالية القيمة من أجل التصدير.

وتحسين إدارة المياه، حتى مع تزايد عدد البلدان التي تواجه نقصا في المياه. وتتوقع المنظمة أن تتوسع المساحة المروية في مجموع البلدان النامية بنحو ٢٠ في المائة عام ٢٠٣٠. وباستخدام مياه الري استخداما أكفأ والاستفادة من فرص زراعة عدة محاصيل في السنة في الأراضي المروية، تفيد تقارير المنظمة بأن المساحة المروية بالفعل يمكن زيادتها بنسبة ٣٤ في المائة عند زيادة المياه بنسبة ١٤ في المائة فقط. والمتوقع أن تحدث أكبر زيادة (٤٤ في المائة) في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى التي لا تروى في الوقت الحاضر إلا ٤ في المائة فقط من أراضيها الزراعية.

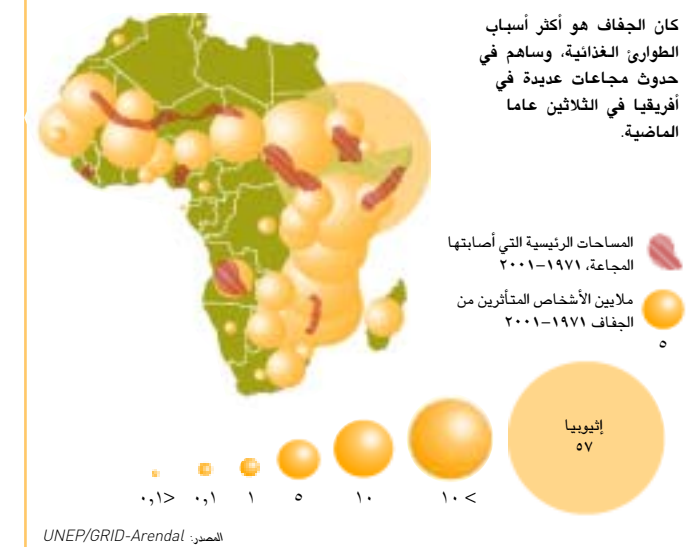
وليس الري على نطاق واسع أمرا سليما دائما أو خيارا مطلوبا. ففي بعض المناطق، ومنها كثير في أفريقيا، يصعب أن يحقق الري مردودية التكاليف بسبب نمط سقوط الأمطار وبسبب جيولوجيا أحواض الأنهار. وفي بلدان أخرى، يكون سوء إدارة الري والإفراط في استخراج المياه الجوفية خطرا على الاستدامة وعلى الأمن الغذائي. والمقدر أن ما بين ٧ و١٠ في المائة من الأراضي المروية في العالم،

ويحقق المزارعون منافع مباشرة من الري بفضل زيادة الدخل واستقراره وارتفاع قيمة الأراضي المروية. بل إن العمال الذين لا يملكون أرضا وصغار المزارعين الذين يفتقرون إلى الموارد لاستخدام الري بأنفسهم غالبا ما يحققون منافع بسبب ارتفاع الأجور وانخفاض أسعار الأغذية وتنوع الوجبات الغذائية. وقد أوضحت الدراسات في بنغلاديش والهند أن إيجاد فرصة عمل واحدة في الزراعة المروية يؤدي إلى نشوء فرصة عمل أخرى في الخدمات الزراعية وصناعة التجهيز. ويكون للري أكبر تأثير في التخفيف من وطأة الفقر عندما يكون عالي الكثافة العمالية ويستخدم تقنية معقولة الثمن وصغيرة النطاق، فضلا عن توافر القروض وخدمات التسويق والإرشاد الزراعي.

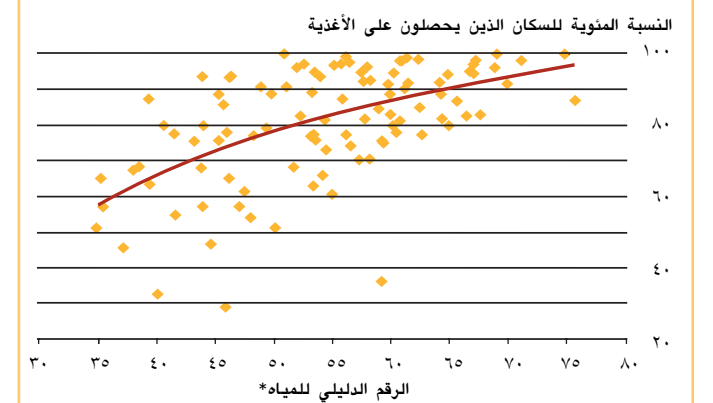
نظرة إلى المستقبل

في الثلاثين عاما المقبلة، يتوقع أن يزيد سكان العالم بمقدار ٢ مليار نسمة. وإطعام هذا العدد المتزايد وتقليل انتشار الجوع لن يتحققا إلا بزيادة الغلات الزراعية زيادة كبيرة ومستدامة. وهذا بدوره يعتمد على زيادة استخدام الري

الجفاف والمجاعة في أفريقيا، ١٩٧١-٢٠٠١



العلاقة بين الحصول على المياه والأمن الغذائي (البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة تحول)



* هو مؤشر مركب يضم قياسات الموارد المائية (من الأمطار وتدفقات الأنهار وإعادة تكوين الطبقة الحاملة للمياه) كما يضم الحصول على المياه، والقضايا البيئية (جودة المياه) والضغط على الموارد.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة/CEH Wallingford

نقص الأغذية في مختلف أنحاء العالم

مناطق الجوع الساخنة

في يوليو/تموز ٢٠٠٣، واجه ٣٦ بلدا في مختلف أنحاء العالم طوارئ غذائية حادة تتطلب مساعدة غذائية دولية. وكانت أسباب هذا النقص الغذائي متنوعة ومعقدة. ومواقع هذه البلدان المبيئة على الخريطة أصبحت، للأسف، مألوفة. وكل البلدان التي تأثرت عام ٢٠٠٣ كانت لها سابقة في الطوارئ الغذائية لمدة سنتين متتاليتين على الأقل. وكان الكثير منها قد عانى من نقص غذائي حاد لمدة ١٠ سنوات أو أكثر.

وفي أفريقيا الجنوبية، بدأ الإنتاج الغذائي ينتعش من الجفاف الحاد الذي سبب انخفاضا في المحاصيل قد يصل إلى ٥٠ في المائة في الفترة ٢٠٠١/٢٠٠٢. ولكن بلدانا عديدة في هذا الإقليم لا تزال تواجه نقصا حادا، ويجب عليها أن تصارع آثار جائحة فيروس نقص المناعة/الإيدز في الأجل الطويل (أنظر الصفحتين ١٠ و ١١).

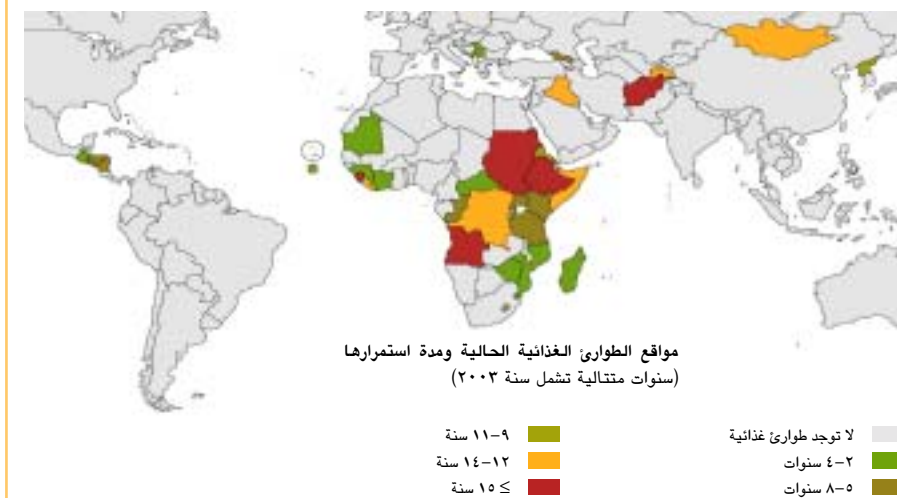
وبالانتقال إلى الشمال، تفيد التقارير بأن أحوالا تشبه ما قبل المجاعة بدأت تظهر في إريتريا وبعض أجزاء إثيوبيا، حيث المحاصيل ذابرة، والحيوانات نافقة بسبب نقص الماء والمرعى، وملايين من الناس في حاجة إلى المعونة الغذائية الطارئة.

وكانت عدة بلدان آسيوية تواجه أيضا آثار الأحوال الجوية القاسية، التي شملت الجفاف والبرد غير العادي وثلوج الشتاء في منغوليا. ورغم أن الجفاف وغيره من الكوارث الطبيعية تظل أشيع الأسباب وراء الطوارئ الغذائية، فإن هناك نسبة كبيرة من هذه الطوارئ ترجع إلى فعل الإنسان. ففي كثير من بلدان أفريقيا الوسطى والغربية كانت الاضطرابات المدنية سببا في اختلال الإنتاج الغذائي وصعوبة الحصول على الأغذية في نفس الوقت.

بل إن تطورات الأسواق الدولية للسلع يمكن أن تسبب أزمات غذائية في البلدان التي تعتمد اعتمادا كبيرا على الصادرات الزراعية أو على استيراد الأغذية. فقد كان انهيار أسعار البن سببا رئيسيا في زيادة انعدام الأمن الغذائي في أمريكا الوسطى.

وبصفة عامة، يقال إن النزاعات والمشكلات الاقتصادية هي السبب الرئيسي في أكثر من ٣٥

البلدان التي تواجه طوارئ غذائية عام ٢٠٠٣

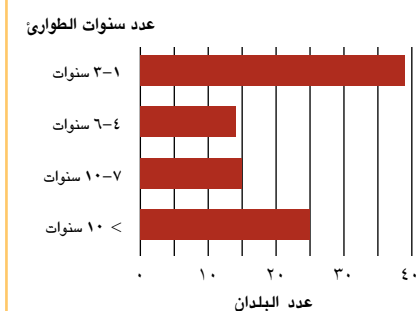


المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

في المائة من حالات الطوارئ الغذائية في فترة ١٩٩٢-٢٠٠٣ (أنظر الرسم البياني). وتكرر هذه الطوارئ واستمرارها بسلطان الضوء على عدد من البلدان التي يمكن اعتبارها "مناطق الطوارئ الغذائية الساخنة". وقد مر ٣٣ بلدا بطوارئ غذائية في أكثر من نصف عدد السنوات السبع عشرة الأخيرة، أي ما بين ١٩٨٦

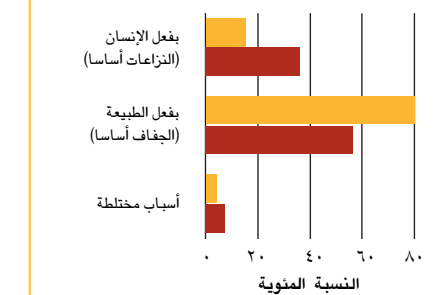
و٢٠٠٣. وهناك كثير من الطوارئ المعقدة، الراجعة إلى النزاعات، تستمر ثم تتحول إلى أزمات طويلة الأجل. وقد عانى ثمانية بلدان من طوارئ غذائية طوال ١٥ سنة أو أكثر في الفترة من ١٩٨٦ إلى ٢٠٠٣. وفي كل هذه البلدان الثمانية كانت الحروب أو النزاعات المدنية هي العامل الرئيسي.

تواتر الطوارئ الغذائية في البلدان المصابة، ١٩٨٦-٢٠٠٣



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

الأسباب الرئيسية للطوارئ الغذائية، ١٩٨٦-١٩٩١ و ١٩٩٢-٢٠٠٣



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

حالات الجفاف تكلف مجتمعات الرعي ثمنا فادحا

استمر الجفاف الحاد لسنتين متتاليتين في موريتانيا فأطاح بكل من الإنتاج المحصولي والحيواني، وسبب طوارئ غذائية. وفي هذا البلد الذي لا تستطيع أراضيها أن تنتج محاصيل إلا على ١ في المائة من المساحة، يمثل الإنتاج الحيواني ٧٠ في المائة من الإنتاج الزراعي. و١٥ في المائة من إجمالي الناتج المحلي. ولكن نقص المياه دفع أصحاب القطعان إلى بيع الكثير من الحيوانات أو إلى ذبحها. وبسبب البيع في ظروف هذه الضائقة، انخفضت الأسعار بأكثر من ٥٠ في المائة في سنة واحدة.

وفي الجانب الآخر من الكرة الأرضية، أي في منغوليا، أطاحت سنوات عديدة من الجفاف والشتاء القاسي بالإنتاج الحيواني. فقد كانت الثلوج كثيفة بدرجة غير معتادة عام ٢٠٠٣ وسببت نفوق نحو ٢,٥ مليون حيوان مما قوض سبل العيش أمام ربع السكان تقريبا. فالمقدر أن ٨٠ في المائة من أبناء منغوليا، وهم في أغلبهم أصحاب قطعان متنقلة، يعملون في تربية الحيوان التي تحقق نحو ٩٠ في المائة من الإنتاج الزراعي.

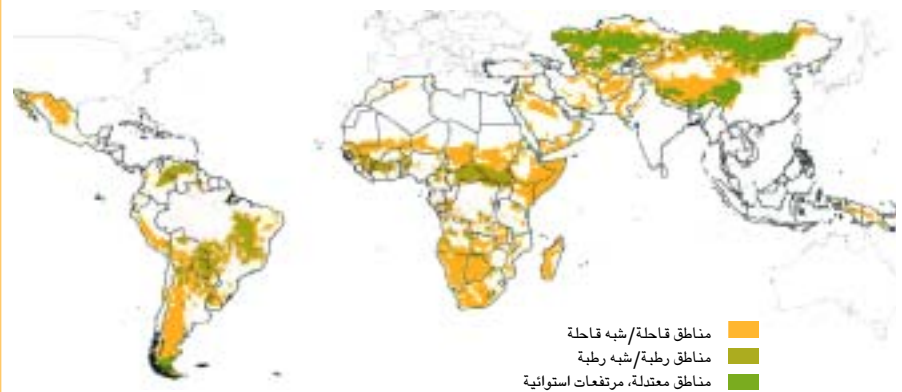
وهذه الأزمات الغذائية في موريتانيا ومنغوليا تبرز مدى ضعف نظم الإنتاج الرعوي التقليدية، وخصوصا نظم التنقل التي تعد المصدر الرئيسي للأغذية والدخل في المراعي شبه القاحلة التي لا تناسبها زراعة المحاصيل.

وتفيد التقديرات بأن في العالم ٦٧٥ مليوناً من فقراء الريف يعتمدون على الحيوانات كليا أو جزئيا من أجل البقاء. وهناك تقديرات أخرى تفيد بأن نحو ٧٠ في المائة من فقراء الريف يملكون حيوانات. وهذا الرقم يشمل نحو ٢٠٠ مليون من الرعاة وأكثر من ١٠٠ مليون من المعدمين الذين يربون حيوانات في مناطق الزراعة المختلطة ويعتمدون اعتمادا شبه كامل على الحيوانات.

وحيوانات هؤلاء الناس وسبل عيشهم معرضة بدرجة كبيرة لحالات الجفاف

أماكن وجود الرعاة: مناطق رعي الحيوانات فقط، مناطق زراعة أراضي الرعي

نظم الزراعة الرعوية، يعتمد فيها عيش السكان بالكامل تقريبا على الحيوانات، وتمتد هذه النظم عبر أراضي الرعي في جميع الأقاليم النامية.



المصدر: المعهد الدولي لبحوث الثروة الحيوانية

المجتمعات المعرضة للخطر في العالم في بعض من أقمى البيئات. كما أنها تبرز الحاجة إلى منع وقوع الطوارئ وتنفيذ برامج تأهيل حتى يمكن التجاوب مع الاحتياجات الخاصة لأصحاب القطعان.

وقد مرت نظم الإنذار المبكر بصعوبات في تعقب آثار الجفاف على مجتمعات الرعاة وفي توفير المعلومات اللازمة لمساعدتهم على مواجهة هذا الوضع والعودة إلى الوضع الطبيعي. وتحتاج مجتمعات الرعاة في العادة إلى أنواع مختلفة من المعونة ولفترة طويلة تختلف عن المعونة التي يحتاج إليها مزارعون يعتمدون أساسا على المحاصيل. فعند عودة المياه بعد الجفاف مثلا، قد يحتاج المزارعون إلى البذور فقط وإلى الأسمدة، فإذا مر موسم محصولي واحد بنجاح يعودون إلى حالتهم السابقة. ولكن الرعاة يحتاجون إلى سنوات عديدة من المساعدة للخروج من الأزمة وإعادة تكوين مخزوناتهم وكذلك القطعان التي هي سبل العيش أمامهم ومدخرات حياتهم في نفس الوقت. وينبغي في الأجل الطويل البحث عن بدائل لأولئك الذين لم تعد سبل عيشهم قابلة للاعتماد على الرعي المتنقل.

والفيضانات ولتدهور الموارد وانتشار الأمراض. وهم يخضعون لضغط متزايد كلما زاد عدد السكان وتضاءلت مساحات الرعي.

وفي أفغانستان، أدت ثلاث سنوات متعاقبة من الجفاف (١٩٩٩-٢٠٠١) إلى مبيعات ضخمة في ظروف الضائقة وإلى نفوق الحيوانات ومن ثم انخفاض أعدادها بنسبة ٦٠ في المائة تقريبا. ومعظم قبائل الكوتشي المتنقلة فقدت قطعانها بالكامل تقريبا.

وفي إريتريا، حدث أسوأ جفاف منذ عشرات السنين فوصلت خسارة الحيوانات إلى نسبة ١٠ أو ٢٠ في المائة في بعض المناطق عام ٢٠٠٢.

كذلك أصاب نفس الجفاف إثيوبيا المجاورة التي بها واحد من أكبر قطعان الحيوانات في أفريقيا. كما أن المناطق الرعوية الشرقية في عفار وصومالي أصيبت بشدة. وكان النقص الحاد في المياه والأعلاف الخضراء سببا في فقدان ما يصل إلى ٤٠ في المائة من الأبقار و١٠ إلى ١٥ في المائة من المعز والضأن. وهبطت أسعار الحيوانات بنسبة تصل إلى ٥٠ في المائة.

وهذه الطوارئ تبرز حقيقة أن نظم الإنتاج الحيواني التقليدية تقوم بأود بعض من أكثر

التجارة والأمن الغذائي:

أهمية الزراعة والتجارة الزراعية في البلدان النامية

التجارة الدولية لها تأثير حاسم في الحد من الجوع والفقر في البلدان النامية. وتسمح المشاركة في التجارة بالوصول إلى أسواق أكبر حجما، وتتيح فرصا للتخصص في الإنتاج وبناء اقتصاديات الحجم الكبير. وقد يكسب ذلك أهمية خاصة للبلدان النامية، لاسيما البلدان الصغيرة، حيث يؤدي النطاق المحدود للأسواق المحلية فيها إلى عرقلة إمكانية الاستفادة الكاملة من قدرات الإنتاج.

كما تتيح التجارة، في ذات الوقت، فرصا للحصول على إمدادات أفضل وأرخص سعرا (بما في ذلك منتجات الأغذية)، وقد تشجع على تنسيق تدفق التكنولوجيا والاستثمارات. ويقدر ما تحفز التجارة الدولية على النمو الاقتصادي ككل، تؤدي المشاركة الموسعة في الأسواق العالمية إلى تحسين الأمن الغذائي على مستوى الأسرة.

بيد أن للانفتاح المتزايد على التجارة الدولية تترتب عليه أعباء. فقد يؤدي الانفتاح بالتدريج إلى إعادة توزيع الإنتاج العالمي وفقا للمزايا النسبية للبلدان. وهذا يعني بالضرورة احتمال أن تتعرض صناعات معينة في بعض البلدان إلى خفض إنتاجها بالأرقام المطلقة أو النسبية مقارنة بالصناعات الأخرى، بسبب توافر واردات أقل وأرخص سعرا. وقد يترتب على التغييرات الناجمة عن ذلك في هيكل الإنتاج وإعادة تخصيص الموارد تأثيرات سلبية على الأمن الغذائي، وذلك على المدى القصير في أقل تقدير. وقد تزيد معدلات البطالة، وتراجع بعض القطاعات الإنتاجية الزراعية، وقد يصبح نظام إنتاج الأغذية أشد كثافة على نحو متزايد طاردا من دائرة الإنتاج صغار المزارعين والشركات المنتجة على نطاق صغير.

وعموما، تحقق البلدان الأكثر مشاركة في التجارة معدلات نمو اقتصادي أعلى. لكن معدلات النمو هذه تتباين على نحو ملحوظ فيما بين البلدان ذات المستويات المقارنة من الأنشطة التجارية، الأمر الذي يوضح أهمية عوامل أخرى في تحديد مستويات الأداء

الاقتصادي. ومن بين تلك العوامل موارد الثروة الطبيعية ومساحة البلاد والمهارات ومدى تدريب القوى العاملة وكذلك السياسات والمؤسسات. والواقع، أن ثمة اتفاق عريض في الآراء يشير إلى أن الانفتاح على التجارة الدولية يعد عنصرا أساسيا في السياسات التي بإمكانها دعم النمو الاقتصادي، لكن من المستبعد للانفتاح على التجارة في حد ذاته أن يؤدي إلى إدخال تحسينات أساسية على الأداء الاقتصادي للبلد المعني. أو أن يكون بديلا عن السياسات الإنمائية التي تستهدف على وجه التحديد الحد من انتشار الفقر والجوع.

الدور الحاسم للزراعة

تلعب الزراعة والتجارة الزراعية دورا مهما بوجه خاص في كل من الاقتصاديات القطرية وفي الأمن الغذائي للبلدان النامية.

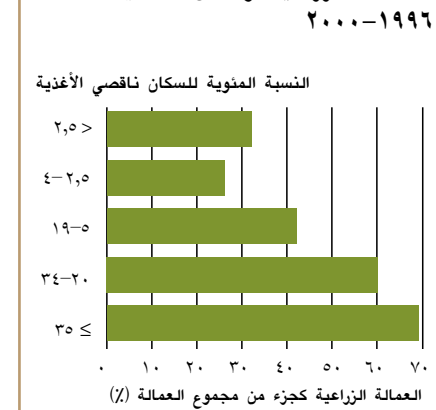
ففي جميع أرجاء العالم النامي، تساهم الزراعة بنسبة تقارب ٩ في المائة من إجمالي الناتج المحلي وتوفر أكثر من نصف مجموع فرص العمل. بيد أن الأهمية النسبية للزراعة هي أكبر من ذلك بكثير بالنسبة للبلدان التي ينتشر فيها الجوع على نطاق واسع. ففي

البلدان التي تكون نسبة السكان الذين لا يحصلون على كفايتهم من الأغذية أكثر من ٣٤ في المائة، تساهم الزراعة بنسبة ٣٠ في المائة من إجمالي الناتج المحلي، ويعتمد زهاء ٧٠ في المائة من السكان على الزراعة لضمان معيشتهم (أنظر الرسوم البيانية).

واليوم، يعيش ٧٥ في المائة من السكان الفقراء في مناطق ريفية، ويتفاقم الفقر في المراكز الحضرية بسبب هجرة السكان نحو المدن هربا من الحرمان في الريف. ولا يمكن تحقيق أي خفض مستدام في انتشار الفقر ما لم تتحسن سبل المعيشة في المناطق الريفية.

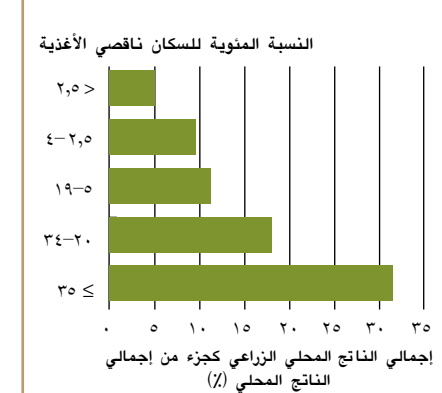
وقد يحقق النمو الاقتصادي الناشئ عن القطاع الزراعي تأثيرا قويا بوجه خاص في الحد من انتشار الفقر والجوع. ويؤدي توسيع نطاق العمالة وزيادة مستويات الدخل في هذا القطاع إلى تحفيز الطلب على المنتجات والخدمات غير الزراعية، بما يوفر دعما لمستوى الدخل الريفي الناجم عن الأنشطة غير الزراعية أيضا. وكشفت دراسة أجريت مؤخرا في خمس من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى عن أن إضافة دولار واحد إلى الدخل الزراعي يؤدي إلى زيادة في مجموع الدخل، تتراوح ما بين ٠.٩٦ و١.٨٨ دولار فوق المبلغ المضاف.

العمالة الزراعية ونقص الأغذية، ١٩٩٦-٢٠٠٠



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

إجمالي الناتج المحلي الزراعي ونقص الأغذية، ١٩٩٦-٢٠٠٠



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

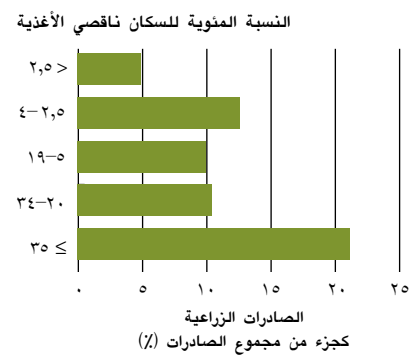
دور التجارة الزراعية

تساهم الزراعة في معظم الأنشطة التجارية في البلدان النامية، ولاسيما تلك البلدان التي تعاني انعدام الأمن الغذائي أكثر من غيرها. وبالنسبة للبلدان النامية ككل، تمثل المنتجات الزراعية نحو ٨ في المائة من كل من الصادرات ومجموع التجارة بالبضائع. أما بالنسبة للبلدان التي ينتشر فيها الجوع أكثر من غيرها فيرتفع نصيب هذه السلع إلى ما يزيد على ٢٠ في المائة (أنظر الرسم البياني).

يضاف إلى ذلك، أن درجة الاعتماد على التجارة الزراعية قد تراجعت في مختلف أنحاء العالم النامي، لكنها ظلت عالية ومستقرة نسبيا في معظم البلدان التي تعاني انعدام أمنها الغذائي. وفي الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠، بلغ نصيب الزراعة من إجمالي صادرات البلدان التي يعاني فيها أكثر من ٣٤ في المائة من السكان نقص الأغذية نسبة ٢٢ في المائة (أنظر الرسم البياني)، أو ما يقل على نحو طفيف دون نسبة ٢٤-٢٥ في المائة التي شهدتها فترة ١٩٨١-١٩٨٥. وإذا كانت التجارة الزراعية تستحوذ على هذه النسبة العالية في نطاق الأنشطة التجارية للبلدان التي ينتشر فيها الجوع، فهذا لا يستلزم بالضرورة مساهمة التجارة الزراعية في انعدام الأمن الغذائي. فهذه البلدان تعتمد اعتمادا كبيرا على التجارة بالمنتجات الزراعية، ذلك لأن الزراعة تشكل عماد اقتصادياتها، ونظرا لحاجتها إلى استيراد الأغذية التي تحتاج إليها. أما في البلدان التي ينتشر فيها الجوع بدرجة أقل فإن التجارة الزراعية تبدو أكثر وضوحا نسبة إلى حجم اقتصادياتها الزراعية (أنظر الرسم البياني).

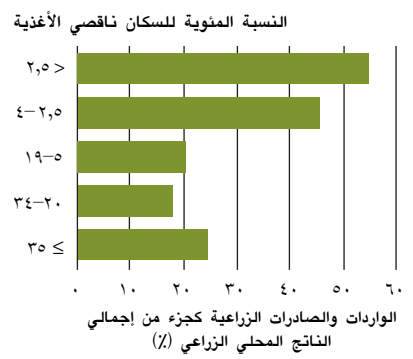
وهذا ما يعكس حقيقة أن الزراعة في هذه البلدان أكثر إنتاجية وقدرة على المنافسة وأفضل اندماجا في الأسواق العالمية. كما يستدل من ذلك على إمكانية أن يساهم النمو الزراعي القوي في الحد من الجوع وزيادة القدرة على الاندماج في التجارة الدولية.

أهمية الصادرات الزراعية ونقص الأغذية، ١٩٩٦-٢٠٠٠



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

الاندماج في التجارة الزراعية، ونقص الأغذية، ١٩٩٦-٢٠٠٠



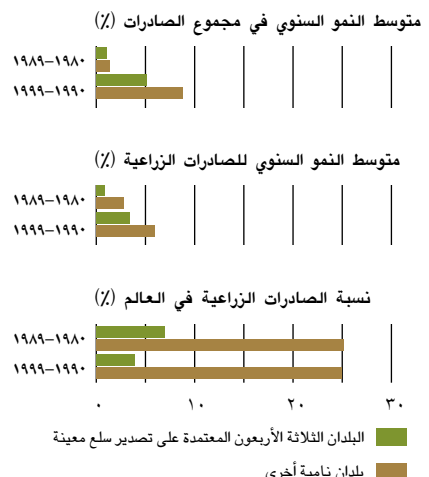
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

الإمعان في التخصص - التبعية السلعية

تعتمد بلدان نامية كثيرة على تصدير عدد قليل من السلع الزراعية للحصول على نسبة كبيرة من عائدات صادراتها. وقد تعتمد في العديد من الحالات، على تصدير سلعة واحدة. وهناك ٤٣ بلدا ناميا يعتمد على تصدير سلعة زراعية واحدة للحصول على نسبة تتجاوز ٢٠ في المائة من مجموع عائداتها من الصادرات، وأكثر من نصف عائداتها من صادراتها الزراعية ككل. ويقع معظم هذه البلدان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أو في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وتعتمد على صادراتها من البن والموز والقطن أو الكاكاو. وقد أصبحت هذه البلدان بسبب اعتمادها على تصدير سلعة واحدة أو عدد قليل من هذه السلع معرضة بدرجة كبيرة إلى التغييرات التي تطرأ على ظروف السوق. وفي خلال السنوات العشرين الماضية، تعرضت أسعار هذه السلع بالأرقام الحقيقية إلى درجة عالية من التقلبات، كما هيبت عموما على نحو ملموس. وقد أثر الهبوط والتقلبات في عائدات الصادرات تأثيرا سلبيا على مستويات الدخل والاستثمار والعمالة والنمو. بيد أن أداء صادرات جميع هذه

البلدان الثلاثة والأربعين كان أقل على نحو ملموس مقارنة ببقية البلدان النامية بالنسبة إلى السلع الزراعية ومجموع البضائع الداخلة في التجارة على حد سواء.

اتجاهات الصادرات في البلدان المعتمدة على تصدير سلع معينة



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

التجارة والأمن الغذائي:

هل يضر الانفتاح التجاري بالأمن الغذائي؟

أثارت عمليات الاندماج المتزايدة للأسواق الدولية قلقاً على نطاق واسع من أن التجارة بالسلع الزراعية قد تعرض الأمن الغذائي في البلدان النامية للخطر.

وعلى الرغم من أن تحليل البيانات المتاحة يوحى، وبشكل غير قاطع، بأن رواج التجارة الزراعية يرتبط، عموماً، بقدر أقل وليس أكثر، بانتشار الجوع.

وعلى المستوى القطري، تتجه نسب الأشخاص ناقصي الأغذية والأطفال ناقصي الوزن نحو معدلات أكثر انخفاضاً في البلدان التي يكون فيها حجم التجارة بالسلع الزراعية أكبر مقارنة بالإنتاج الزراعي.

ويستدل من تحليلات أخرى أن الفرص الضعيفة والاندماج بالأسواق الدولية إنما يحد من قدرات البلدان التي ينتشر فيها الجوع على نطاق واسع على استيراد كميات كافية من الأغذية لتعويض النقص في الإنتاج المحلي. أما في البلدان التي تعاني فيها الجوع نسبة تزيد عن ١٥ في المائة من مجموع السكان فتتفق ما يزيد على ضعف عائدات صادراتها على استيراد الأغذية مقارنة بالبلدان التي تتمتع بأمن غذائي أفضل (أنظر الرسم البياني). لكن فقر هذه البلدان وأنشطتها التجارية

المحدودة تعيق كلا من عائدات صادراتها وقدرتها على شراء المزيد من الأغذية من الأسواق الدولية.

ونتيجة لذلك، وعلى الرغم من إنفاق ما يزيد على نسبة ٢٥ في المائة من عائدات صادراتها على واردات الأغذية، مازالت البلدان التي تعاني انعدام الأمن الغذائي تعتمد اعتماداً كبيراً على الأغذية المنتجة داخل البلد. وتستورد البلدان التي تعاني الجوع فيها نسبة تزيد على ١٥ في المائة من السكان، أقل من نسبة ١٠ في المائة مما تحتاجه من الأغذية، مقارنة بما يزيد على نسبة ٢٥ في المائة في البلدان التي تتمتع بقدر أكبر من الأمن الغذائي. أما عزلة هذه البلدان النسبية عن التجارة الدولية فتبدو دليلاً على الضعف أكثر مما هي دليل على الاكتفاء الذاتي. كما تكشف التحليلات أن مستويات الجوع والفقر تتباين، على نحو ملحوظ، فيما بين البلدان التي تتماثل فيها مستويات التجارة الزراعية إلى حد كبير. وهذا ما يدل على أن تأثير التجارة الزراعية مباشر على الأمن الغذائي من خلال مجموعة من العوامل الأخرى، من بينها الأسواق، والمؤسسات، والسياسات الموضوعية لمكافحة الجوع.

الدور الحاسم للأسواق، والبنية الأساسية والسياسات

لو اختفت الأسواق الرئيسية أو لم تؤد وظائفها كما ينبغي، فلن تؤدي التحولات في الأسعار النسبية إلى تحول في الإنتاج والوظائف والاستثمارات فيما يخص استعمالاتها الأكثر فعالية. وهكذا تفترض نظرية المزايا النسبية. وبالمقابل، فإن الافتقار إلى طرق معقدة وموائى واتصالات سلكية وبنية أساسية للتسويق قد يعيق قدرة البلد على المشاركة في المزايا الناجمة عن التجارة الدولية (أنظر الرسم البياني).

وتقدم تجربة حديثة في فيتنام الدليل على إمكانية أن تساهم الزيادة في الصادرات الزراعية والاندماج في الأسواق العالمية في تحقيق كل من النمو الاقتصادي وفي الحد من الجوع، ولاسيما عندما يرافق ذلك تنفيذ

استثمارات في البنية الأساسية وتطبيق سياسات تشجع التنمية الزراعية والريفية [أنظر الإطار].

وحيثما لم تترافق عملية تحرير التجارة مع إصلاح السياسات وزيادة الاستثمارات، يتسم التأثير على الأمن الغذائي بالغموض في أغلب الحالات أو يكون مضرًا.

ومثال على ذلك، فقد أزلت موزامبيق في مطلع التسعينات حظراً على صادراتها من أشجار البلاذر (كاشيو) الخام كانت قد فرضته لإنعاش صادراتها من الجوز المصنع. ونتيجة لذلك، حصل زهاء مليون مزارع على أسعار أعلى مقابل منتجاتهم. بيد أن نصف أسعار الصادرات هذه لم تذهب إلى المزارعين بل إلى التجار، ولم يحدث بسبب ذلك انتعاش في الإنتاج استجابة للأسعار العالمية. وفي نفس الوقت، فقدت معامل

شروط الاندماج في الأسواق، ١٩٩٩

النسبة المئوية للسكان في المناطق التي لا تطل على البحار

النسبة المئوية للسكان في المناطق التي تبعد نحو ١٠٠ كم عن الطرق والأنهار

أسعار النقل البحري للحبوب (دولار أمريكي للطن)

أجهزة الهاتف لكل ١٠٠ من السكان

قدرة الطاقة الكهربائية (كيلوات لكل ١٠٠ من السكان)

أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

أمريكا اللاتينية

البلدان ذات الدخل المرتفع

المصدر: بيانات البنك الدولي و"عالم وآخرون"

التصنيع في موزامبيق فرصها المضمونة للحصول على الكاشيو الخام وأغلقت أبوابها وسرحت ٧٠٠٠ شخص من العمل.

ولعل فشل إنتاج الكاشيو في الانتعاش يعود في نفس الوقت إلى أن موزامبيق، شأنها في ذلك شأن العديد من البلدان الأفريقية الأخرى، حررت الأسعار دونما إجراء إصلاحات تكميلية في السياسات والاستثمارات. ومن السهولة بمكان عكس اتجاه إصلاح الأسعار، لكن من الصعوبة تماماً تحقيق استثمارات في البنية الأساسية الريفية وتحسين الأسواق المالية الريفية والتحكم بأنشطة التجارة، ناهيك عن الصعوبات البالغة في عكس هذا الاتجاه.

ويكمن المدخل لتحسين حالة الأمن الغذائي لفقر المزارعين في أن يرافق إصلاح الأسعار إصلاحات في مجال السياسات لضمان أن تكون الفرص المتاحة في الأسواق مفتوحة وجديرة بالثقة.

تحديد الرابحين والخاسرين

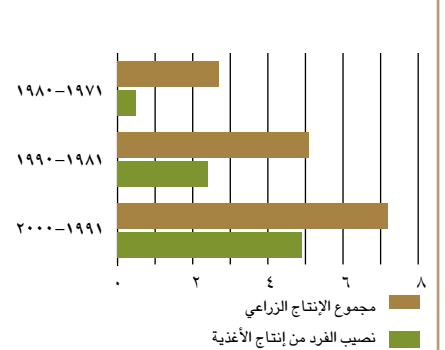
من المنتظر أن يؤدي تفكيك القيود التجارية إلى توفير مزايا بعيدة المدى حيث تتحول الاستثمارات والأعمال نحو القطاعات التي تتمتع فيها البلدان المعنية بمزايا نسبية. لكن عملية المواءمة قد تستغرق وقتاً، وقد تعاني الأمم والأسر بسبب التكاليف الباهظة لذلك. أما البلدان التي من المحتمل أن تستفيد أكثر من غيرها من تحرير التجارة، فهي البلدان ذات الاقتصاديات المتقدمة والتي استطاعت الاندماج على نحو أفضل في الأسواق الدولية. بينما ستواجه البلدان والأقاليم الأخرى صعوبات في التغلب على المعوقات المادية وذات الصلة بالبنية الأساسية مثل عدم كفاية معدلات هطول الأمطار، وبعد المسافة عن البحر وتخلف شبكات النقل والمواصلات. وعرضت هذه البلدان نفسها لخطر تجاوزها ووجدت نفسها محصورة في حلقة فارغة من صنوف الحرمان.

وفي داخل هذه البلدان، قد يؤثر إصلاح السياسات ذات الصلة بالتجارة الزراعية على الأسر بطرق مختلفة جداً. فالمزارعون التجار من

ذوي الموارد الكافية للاستجابة إلى الفرص التي يتيحها السوق ينبغي أن يستفيدوا بفضل الأسعار العالية للسلع. وبالنسبة إلى أسر المعدمين، قد تؤدي زيادة الطلب على العمل والسلع والخدمات الريفية إلى زيادة الدخل بما يكفي لامتصاص تأثير الأسعار العالية للأغذية. أما مزارعو الكفاف فقد لا يتأثرون إلى حد كبير، لكنهم قد يواجهوا ضغوطاً جراء الأسعار العالية

تقدم فيتنام مثلاً مدهشاً عن الدور الذي يمكن أن تلعبه التجارة الزراعية في الحد من انتشار الفقر وضمان الأمن الغذائي عندما يتزامن ذلك مع إصلاح السياسات والاستثمارات في البنية الأساسية الريفية والتنمية. ففي الفترة ما بين ١٩٩١ و٢٠٠١، نما اقتصاد فيتنام بمعدل سنوي سريع بنسبة ٧ في المائة، وانخفضت نسبة ناقصي الأغذية من السكان من ٢٧ في المائة إلى ١٩ في المائة. وزاد الإنتاج الزراعي، خلال نفس الفترة بنسبة ٦ في المائة سنوياً، وزادت الصادرات الزراعية بسرعة أكبر. ويعد أن رأيت فيتنام التوازن التقريبي بين الصادرات والواردات الزراعية في أواخر عقد الثمانينات، عمدت إلى إنتاج فوائض كبيرة للتجارة الزراعية في عقد التسعينات.

الزراعة وإنتاج الأغذية في فيتنام



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

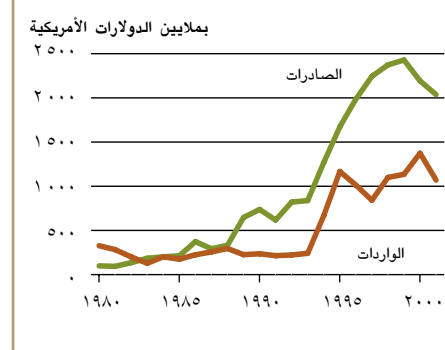
للأراضي والمياه والأسمدة والبذور والمدخلات الأخرى. وسيستلزم توسيع دائرة الرابحين والتخفيف من التأثيرات على الخاسرين توافر كل من سياسات محلية ودعم دولي بما في ذلك توافر قواعد مرنة وملائمة في إطار منظمة التجارة العالمية للتحفيز على نشوء فرص اقتصادية واستثمارات جديدة في المناطق الريفية.

فيتنام: التجارة الزراعية محرك للنمو الاقتصادي والأمن الغذائي

وفي ١٩٨٦، وضعت الأسس لتحقيق النمو الزراعي السريع في فيتنام. ومنح برنامج الإصلاح الاقتصادي للمزارعين حق التحكم بالأراضي، بما يسمح لهم بزيادة حجم المبيعات في الأسواق إلى جانب خفض الضرائب الزراعية. كما استفادت صادرات فيتنام من فرص الوصول إلى الأسواق. ومن جهة أخرى، تباطأت فيتنام في إلغاء ما تقدم من إعانات محلية، وتوسيع نطاق الحماية المفروضة ضد الواردات.

وساهمت حملة مشددة لاستئصال الفقر استهدفت تعزيز الاستثمارات في البنية الأساسية الريفية في تدعيم الإنتاج الزراعي والحد من انتشار الجوع (أنظر صفحة ٢٢).

التجارة الزراعية في فيتنام



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

تجارة الأغذية والأمن الغذائي، ١٩٩٠-٢٠٠٠

واردات الأغذية كنسبة مئوية من مجموع الصادرات

واردات الأغذية كنسبة مئوية من مجموع الواردات

واردات الأغذية كنسبة مئوية من مجموع استهلاك الأغذية

بلدان تعاني انعدام الأمن الغذائي (ناقصو التغذية أكثر من ١٥٪)

بلدان تتمتع بقدر أكبر من الأمن الغذائي (ناقصو التغذية أقل من ١٥٪)

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

بلدان تعاني انعدام الأمن الغذائي (ناقصو التغذية أكثر من ١٥٪)

بلدان تتمتع بقدر أكبر من الأمن الغذائي (ناقصو التغذية أقل من ١٥٪)

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

التجارة والأمن الغذائي: قضايا جولة الدوحة وما بعدها

تركزت معظم المداولات التي جرت بشأن العولمة حول منظمة التجارة العالمية، ومدى تأثير الاتفاقيات التجارية الدولية التي أبرمت تحت رعايتها. كما تركّز معظم الاهتمام بشأن الأمن الغذائي على اتفاق الزراعة الذي أبرم كجزء من اتفاق جولة أوروغواي الموقع في عام ١٩٩٤. ولا يتسم اتفاق الزراعة بما يكفي من الوضوح بشأن القلق الذي يساور البلدان النامية عن الأمن الغذائي، لكنه ناشد البلدان السعي نحو هدف تحقيق "نظام عادل للتجارة الزراعية موجه نحو السوق" من خلال خفض التعريفات الجمركية والإعانات مما قد يؤثر على نحو ملموس على إنتاج الأغذية والأمن الغذائي.

ومن المنتظر أن يؤدي تحرير التجارة بالمنتجات الزراعية إلى رفع أسعار معظم السلع الزراعية. وقد يكون لذلك تأثير سلبي على الأمن الغذائي في بعض البلدان النامية، نظرا لأن معظمها مستورد صاف للسلع الغذائية. ومن المتوقع أن ترتفع الأسعار بصورة حادة بالنسبة للمنتجات الغذائية التي تستوردها البلدان النامية مقارنة بالسلع التي تصدرها.

بيد أنه، من المنتظر على أية حال، أن يستفيد العديد من البلدان النامية من خفض التعريفات

الجمركية والإعانات في البلدان المتقدمة. ومن المتوقع أن يؤدي تحسين فرص الوصول إلى أسواق البلدان الصناعية والحد من اختلالات التجارة إلى دعم مستويات الدخل والعمالة في الريف، ويعمل ذلك على تحفيز الإنتاج والإمدادات التي تحققها الزراعة المحلية، ولاسيما من الأغذية الموجهة نحو الأسواق المحلية.

وعموما، فإن حصة الأسد من المنافع الناجمة عن تحرير التجارة، ستذهب على نحو ما هو متوقع إلى البلدان المتقدمة نفسها (أنظر الرسم البياني). وهذا يعزى إلى أن البلدان المتقدمة قد طبقت التعريفات الجمركية وقدمت الإعانات ولاسيما بهدف حماية سلع المناطق المعتدلة التي تنتجها هي نفسها. أما البلدان النامية التي تصدر سلعاً "تنافسية" مثل الأرز والسكر والقطن، فلن تستفيد ما لم تخفض تلك الإجراءات الحمائية. بيد أن غالبية البلدان النامية ستبقى مستوردة صافية، بشرائها كميات أقل بأسعار أعلى. وقد تستطيع البلدان النامية انتزاع مكاسب أكبر إذا ما خفضت البلدان المتقدمة التعريفات الجمركية المفروضة على المنتجات المصنعة، وألغت الضرائب المفروضة على المستهلكين بالنسبة لسلع محددة.

التعريفات الجمركية والإعانات في البلدان المتقدمة

ومن العسير حتى الآن قياس الانضمام إلى اتفاق الزراعة وتأثيره على الأمن الغذائي. فما زالت التعريفات الجمركية الزراعية عالية ومعقدة بالنسبة للعديد من المنتجات التي تصدرها البلدان النامية، بما في ذلك المنتجات البستانية والسكر والحبوب والقطن ومنتجات الألبان واللحوم. كما أن هناك درجة ملحوظة من تزايد التعريفات الجمركية (أنظر الإطار) المفروضة على المنتجات المصنعة من سلع يتمتع العديد من البلدان النامية بمزايا نسبية في إنتاجها مثل البن والكافكاو والبذور الزيتية.

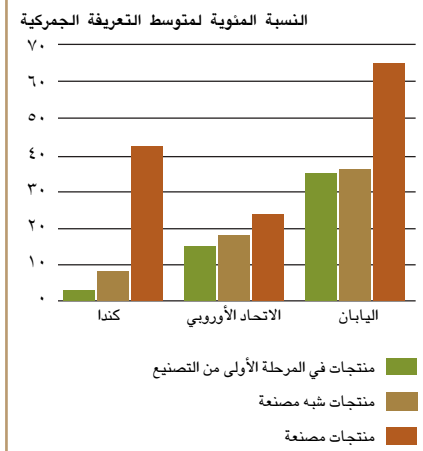
كما تضمن اتفاق الزراعة أحكاما لتخفيض دعم الأسعار والإعانات للذين يؤديان إلى الإفراط في إنتاج البلدان المتقدمة ويسلط ضغطا على الأسعار في الأسواق العالمية. بيد أن

التحويلات الموجهة للزراعة في البلدان المتقدمة قد انخفضت، وإن حدث ذلك أصلا، ببطء (أنظر الرسم البياني). ففي عام ٢٠٠٢، بلغ الدعم المباشر المقدم للمزارعين ما قيمته ٢٣٥ مليار دولار أمريكي، أو ما يزيد بنحو ٣٠ ضعفا على المعونات المقدمة للتنمية الزراعية في البلدان النامية. والكثير من هذه الأموال موجه لدعم الفوائض في السلع الذي يعتمد عليه العديد من البلدان النامية.

وقدمت الولايات المتحدة، على سبيل المثال، ٣,٩ مليار دولار كإعانات إلى ٢٥ ٠٠٠ من مزارعي القطن في ٢٠٠١-٢٠٠٢، وهو مبلغ يزيد على الناتج المحلي الإجمالي لبوركينا فاصو، حيث يعتمد ما يزيد على ٢ مليون نسمة من مزارعيها على زراعة القطن لتوفير سبل معيشتهم.

تصاعد التعريفات الجمركية على منتجات الأغذية

يشير مصطلح تصاعد "التعريفات الجمركية" إلى فرض تعريفات أعلى على المنتجات المصنعة بقدر أكبر. وقد ينجم عن هذا سياسة حمائية كبيرة على المنتجات المصنعة، مما يجعل من الصعوبة بمكان على البلدان النامية الخلاص من دورة إنتاج المواد الأولية وتصديرها.

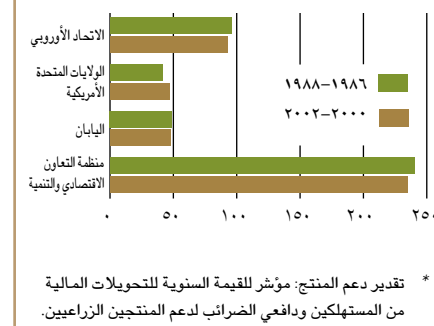


المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

فالمزارعون في بوركينا فاصو وفي غيرها من بلدان غرب أفريقيا يستطيعون إنتاج القطن بتكلفة تعادل ٠,٤٧ دولار أمريكي للكيلو، وهو ما يقل كثيرا عن تكاليف إنتاج الكيلو الواحد من القطن والبالغ ١,٦١ دولار أمريكي في الولايات المتحدة. لكن الإعانات المضمونة شجعت مزارعي القطن في الولايات المتحدة رغم انهيار أسعاره على زيادة الإنتاج، بما يهدد حياة المزارعين الأفارقة الذين يعتمدون في معاشهم على زراعة القطن بهدف التصدير. وبالمثل، قدم الاتحاد الأوروبي دعما لإنتاج السكر بلغ ٢,٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٢. وأصبح الاتحاد الأوروبي ثاني أكبر مصدر للسكر في العالم رغم أن تكاليف إنتاجه تزيد على ضعف تكاليف إنتاجه في العديد من البلدان النامية.

وبالإضافة إلى الإعانات المقدمة للإنتاج، مازالت الإعانات المقدمة للصادرات عالية بالنسبة للعديد من المنتجات، بما في ذلك اللحوم ومنتجات الألبان والحبوب. وتؤدي إعانة الصادرات إلى الإخلال بالمنافسة في الأسواق العالمية، كما تؤدي إلى عدم استقرار الأسعار العالمية والدخل. وينجم عن انخفاض الأسعار العالمية مشكلات خطيرة يتعرض لها المزارعون الفقراء في البلدان النامية الذين يواجهون بضرورة منافسة السلع منخفضة الأسعار في الأسواق العالمية والمحلية،

إعانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المقدمة للزراعة*



* تقدير دعم المنتج: مؤشر للقيمة السنوية للتحويلات المالية من المستهلكين ودافعي الضرائب لدعم المنتجين الزراعيين.

المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

وتنقصهم الحماية من الزيادات الكبيرة في الواردات (أنظر الإطار). كما تؤدي الأسعار المضغوطة للسلع، على الأجل الطويل، إلى تثبيط الهمم للاستثمار الزراعي في البلدان النامية. وفي حين قد يستفيد المستهلكون من تدني مستويات الأسعار، تتعرض للخطر سبل المعيشة واستدامة الإنتاج على الأجل الطويل في الريف.

جولة الدوحة والأمن الغذائي

إن القضايا غير التجارية مثل الأمن الغذائي والتنمية الريفية، التي لم تزل الكثير من الاهتمام في اتفاق جولة أوروغواي، كسبت مكانة بارزة لدرجة أكبر بكثير خلال جولة الدوحة الجارية. ففي الدوحة، ألزم أعضاء منظمة التجارة العالمية أنفسهم بالعمل على خفض الإعانات المقدمة للصادرات وللدعم المحلي وللمساعدة البلدان النامية على مراعاة احتياجاتها الإنمائية بصورة فعالة، بما في ذلك الأمن الغذائي والتنمية الريفية.

أما كيف ستتحول هذه الالتزامات إلى اتفاقات رسمية فمزال موضع نقاش حاد. ويجادل الكثير من البلدان النامية في أن المشكلات التي تواجهها قطاعاتهم الزراعية لا تماثل على أي نحو كان الإعانات المفرطة وزيادة إنتاج البلدان المتقدمة من الفوائض. بل إن أغلبية البلدان النامية تواجه مشكلات ترتبط بعدم كفاية الإنتاج وعدم كفاية الدعم مما ينبغي تقديمه لزيادة الإنتاجية الزراعية إلى مستويات تلبي الاحتياجات الغذائية وتتفق مع الإمكانيات الزراعية المتاحة.

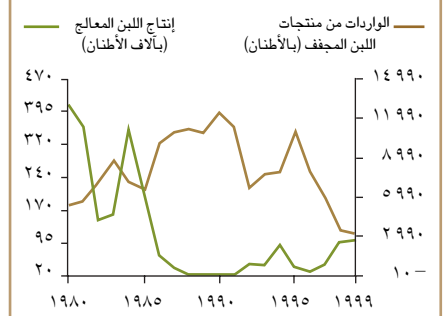
ويشمل مشروع المقترحات المقدم إلى جولة الدوحة الجارية العديد من التدابير الموجهة لمعالجة القضايا التي تهم البلدان النامية. فبصدد الوصول إلى الأسواق، ورد نص يسمح للبلدان النامية بتحديد "منتجات خاصة" ذات أهمية جوهرية للإنتاج المحلي بالنسبة إلى الأمن الغذائي والتنمية الريفية. وستخضع هذه المنتجات إلى خفض التعريفات الجمركية. ويرد نص آخر يدعو إلى إنشاء آلية للحماية الخاصة تسمح للبلدان النامية بفرض رسوم إضافية على الواردات في ظروف معينة لاحتواء الزيادة الكبيرة في الواردات على سبيل المثال.

وفي حين أكد أعضاء منظمة التجارة العالمية التزاماتهم بتحرير التجارة، شدد بعض الأعضاء على تعذر معالجة القضايا ذات الصلة بالأمن الغذائي والتنمية الريفية والبيئية ما لم يتم صون الإنتاج الزراعي المحلي ودعمه. ولإنجاز ذلك، ناقشوا القواعد متعددة الجوانب اللازمة لمراعاة الظروف النوعية الخاصة بكل بلد على حدة ولضمان استمرارية مختلف أنماط الزراعة وليس المزارع الإنتاجية في المناطق ذات الإمكانيات العالية.

الزيادة الكبيرة في الواردات تحدثت خلال في الإنتاج

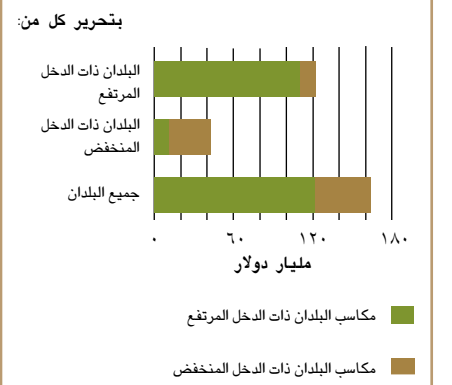
قد يؤدي هبوط الأسعار إلى زيادة كبيرة في الواردات مما يؤدي إلى إزاحة الإنتاج المحلي. فعلى سبيل المثال، استطاعت كينيا مضاعفة إنتاجها من اللبن المعالج بين عامي ١٩٨٠ و١٩٩٠، لكن وارداتها من اللبن المجفف، زادت بعد ذلك من ٤٨ طنا في عام ١٩٩٠ إلى ٢ ٥٠٠ طن في عام ١٩٩٨. وفي نفس الوقت، هبط إنتاجها المحلي من اللبن المعالج بنسبة تقارب ٧٠ في المائة. وتلاشت قدرات كينيا على تنويع سبل معالجتها وتحمل صغار المنتجين أعباء تدهور الطلب على اللبن المحلي الطازج.

إنتاج اللبن المعالج وواردات اللبن المجفف في كينيا



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

المكاسب السنوية الممكنة الناجمة عن تحرير التجارة الزراعية



المصدر: Anderson et al.

نحو الوفاء بالتزامات مؤتمر القمة العالمي للأغذية

العمل على مكافحة الجوع

البرازيل تهدف إلى "القضاء الكامل على الجوع"

أعلنت حكومة البرازيل أن الحرب ضد الجوع هي أولى أولوياتها. وقد تولت حكومة الرئيس لويس إيناسيو لولا دا سيلفا الحكم في يناير/كانون الثاني متعهدا باستئصال الجوع مع نهاية فترة رئاسته البالغة ٤ سنوات. والبرازيل من كبار مصدري المحاصيل واللحوم، ولكن أكثر من ٤٠ مليوناً من سكانها، البالغ عددهم ١٧٠ مليوناً، يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم. والجوع يكون على أشده في المناطق الريفية في شمال شرق البرازيل، وإن كان انتشاره يتوسع سريعاً في المدن أيضاً.

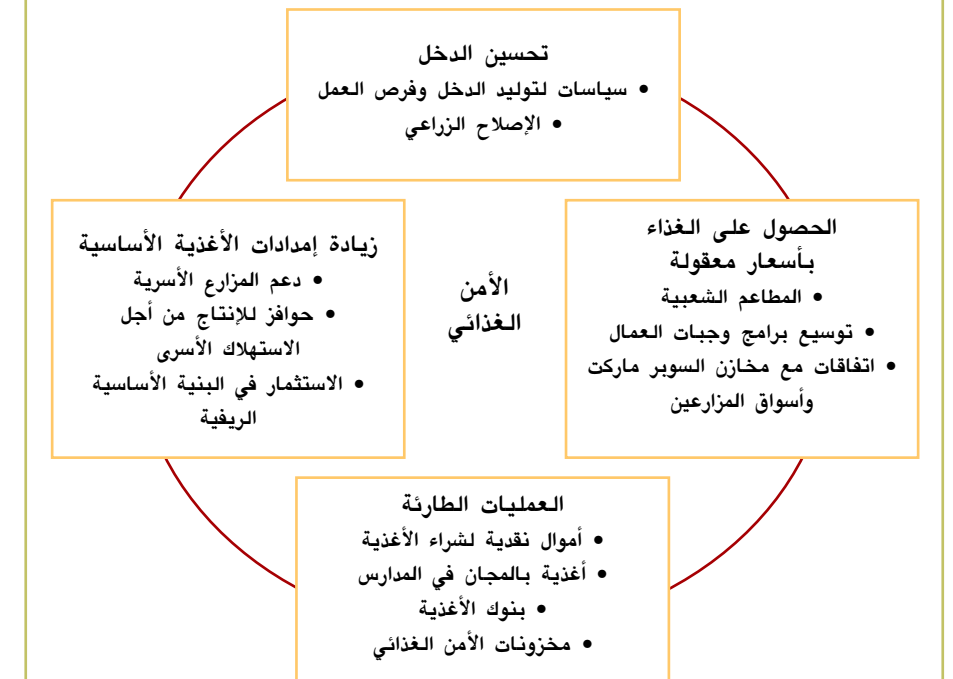
ومن أجل العمل بسرعة وبصورة دائمة على تقليل انتشاره، اعتمدت الحكومة استراتيجية

من شقين. فهناك مشروع "القضاء الكامل على الجوع" الذي يجمع بين تدخلات طارئة لوضع الطعام أمام الجوعى ومبادرات لزيادة التأهل للوظائف، وتقليل انتشار الفقر، وتنشيط الإنتاج الغذائي.

فلتقديم إغاثة فورية لأكثر العائلات احتياجاً، يصدر هذا المشروع بطاقات نقدية إلكترونية تستخدم في شراء الأغذية. كما سيستفيد الجوعى في البرازيل من برامج تقديم وجبات بالمجان أو بتكاليف ضئيلة في المدارس وأماكن العمل و"المطاعم الشعبية". ولتجنب زيادة الاعتماد على هذا المشروع، يكون استحقاق المعونة الغذائية مربوطاً بالمشاركة في فصول محو الأمية والتدريب على المهارات.

وتقوم الاستراتيجية طويلة الأجل لهذا المشروع على مهاجمة جذور الجوع، وهي:

العناصر الرئيسية في مشروع "القضاء الكامل على الجوع" في البرازيل



المصدر: مشروع القضاء الكامل على الجوع

الفقر والبطالة والافتقار إلى الأرض. ويتضمن المشروع تدابير لرفع الحد الأدنى للأجور، والإسراع بالإصلاح الزراعي وتوفير حد أدنى من الدخل للعائلات المحتاجة التي لديها أطفال في سن المدرسة.

ويهدف المشروع إلى تقليل انتشار الفقر والجوع في الريف بالاستفادة من زيادة الطلب الناشئة عن شبكات الأمان الغذائية في تنشيط توسع الإنتاج من جانب المزارع الصغيرة ومتوسطة الحجم. ويشمل المشروع مبادرات لتحسين حصول المزارعين ذوي العائلات على القروض والتأمين وخدمات الإرشاد.

وقد بدأ المشروع بانطلاقة سريعة. وبنهاية شهر مايو/أيار كانت عشرات الآلاف من العائلات، في ١٨١ بلدية أصيبت بالجفاف، تتلقى مخصصات شهرية لشراء الأغذية. وكان قد تم بناء أكثر من ١٠٠٠٠ خزان ماء من أجل تقليل تأثيرات الجفاف.

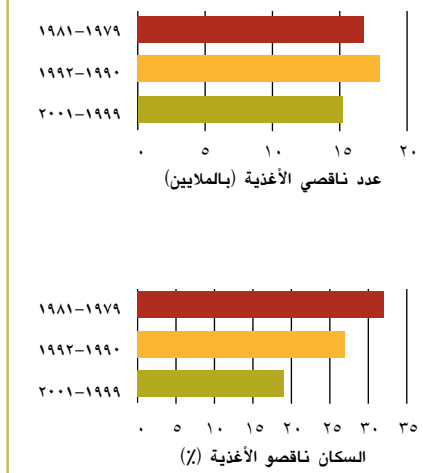
ويشرف على المشروع المجلس القومي للأمن الغذائي الذي يضم ممثلين للحكومة ومنظمات المجتمع المدني. ويحظى المشروع بتأييد شعبي هائل، ومعظم حركته تتولد من المنظمات غير الحكومية ومن القطاع الخاص ومن أفراد يرغبون في مساعدة البرازيل على التخلص من الجوع.

فيتنام تحقق تقدماً سريعاً

بفضل برنامج القضاء على الجوع الذي بدأ على مستوى المقاطعات في عام ١٩٩٢ وشمل البلد بأكمله عام ١٩٩٦، استطاعت فيتنام أن تحقق تقدماً سريعاً نحو هدفها المعلن وهو ضمان الأمن الغذائي الأسري.

وقد نجحت فيتنام، بسبب سرعة نموها الاقتصادي وتوجيه الاستثمارات إلى التنمية الزراعية والريفية، في تخفيض نسبة ناقصي الأغذية تخفيضاً حاداً أثناء التسعينات (أنظر الرسم البياني). وأدى برنامج القضاء على الجوع وتخفيف وطأة الفقر، وهو برنامج متعدد التخصصات، دوراً رئيسياً في تحقيق هذا التقدم وضمان عدم التخلي عن المجتمعات الفقيرة والمعزولة.

فيتنام تخفض معدل انتشار الجوع

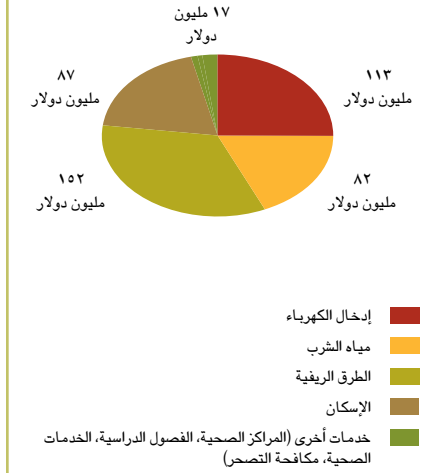


المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

وبصفة عامة، انخفض انتشار الجوع والفقر انخفاضاً كبيراً في المناطق الريفية، في حين ارتفع الإنتاج الزراعي ارتفاعاً كبيراً. ولكن لا يزال الفقر في الريف (١١,٢ في المائة) ضعف ما هو عليه في المدن (٦ في المائة). وفي بعض المناطق الجبلية ومجتمعات الأقليات العرقية، يعيش أكثر من نصف السكان في فقر حتى الآن.

ويستهدف برنامج القضاء على الجوع أفقر المجتمعات المحلية فيقدم لها مجموعة من الخدمات تشمل الحصول على القروض والإرشاد والتدريب وفرص العمل والتوعية الغذائية. كما أنه استثمر في المتوسط ٦٠٠٠٠ دولار في السنة في كل واحد من تلك المجتمعات التي يبلغ عددها أكثر من ٢٠٠٠، إذ يستخدم السكان المحليين في تحسين الطرق والجسور ومرافق الري والمدارس وسائر مرافق البنية الأساسية. كما يهدف البرنامج إلى القضاء على الجوع المزمن عام ٢٠٠٥ وإلى تقليل انتشار الفقر إلى أقل من ٥ في المائة عام ٢٠١٠.

تونس تستثمر في التضامن



المصدر: صندوق التضامن اللومبي

تونس تضرب المثال على التضامن

في عام ١٩٩٢، زار الرئيس التونسي زين العابدين بن علي المناطق النائية من البلد ورأى بنفسه أن المجتمعات الفقيرة تفتقر إلى الطرق والكهرباء والمياه وغيرها من المرافق الأساسية. وفي أقل من عام أصدرت تونس قانوناً بإنشاء صندوق التضامن القومي. وبعد ١٠ سنوات وزع الصندوق نحو ٤٥٠ مليون دولار على ١٣٢٧ من المجتمعات الفقيرة والمعزولة وأصبح نموذجاً للجهود الدولية لاستئصال الفقر.

وهذا الصندوق يجمع الأموال من مصادر كثيرة، تشمل الأفراد ودوائر الأعمال والحكومة والمنظمات القطرية والدولية. وتستخدم الأموال بصورة مطلقة في مشروعات في مناطق تفتقر إلى الموارد اللازمة لضمان الحد الأدنى من الحياة الكريمة. ويساعد مواطنو هذه المجتمعات على ترتيب الأولويات واختيار المتفعين.

وخلال سنواته الأولى، ساعد الصندوق على إدخال الكهرباء إلى بيوت ٧٢٠٠٠ أسرة، ووفر مياه الشرب لنحو ٨١٠٠٠ أسرة، وساعد على بناء أكثر من ٣٠٠٠٠ منزل و١٢٢ مركز رعاية صحية. كما أن مشروعاته ساعدت على انطلاق نحو ٦٠٠٠٠ مشروع صغير لتوليد الدخل، وخلقت ١٧٠٠٠ فرصة عمل.

واستهداه بنجاح تجربة الصندوق، وافق مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ بالإجماع على إنشاء صندوق عالمي لتدعيم الكفاح ضد الفقر. وفي ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٢، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً يدعو إلى تنفيذ مشروع "صندوق التضامن الدولي" بصورة فعالة وفورية. ويقبل هذا الصندوق المساهمات الطوعية من المنظمات العامة والخاصة ومن الأفراد، ويديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الخطوط التوجيهية بشأن الحق في الغذاء تتقدم

عقدت مجموعة العمل المشتركة بين الحكومات، التي أنشأها مجلس منظمة الأغذية والزراعة لوضع الخطوط التوجيهية الطوعية من أجل تنفيذ الحق في الغذاء الكافي بصورة مطردة، دورتها الأولى في مارس/آذار ٢٠٠٣. ومنظمة الأغذية والزراعة هي التي تقدم خدمات الأمانة لهذه الجماعة التي تعمل في تعاون وثيق مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. وقد شارك في هذه الدورة ممثلو ٨٧ بلداً. وأكد معظمهم اهتمام بلدانهم بوجود خطوط توجيهية تصلح كأداة عملية لتنفيذ الحق في الغذاء. كذلك أكد ممثلو المجتمع المدني والمنظمات الدولية أن هناك حاجة عاجلة إلى مثل هذه الخطوط.

وقد أعدت هيئة مكتب هذه الجماعة أول مشروع للخطوط التوجيهية الطوعية وسيقدم إلى الدورة الثانية التي ستعدها جماعة العمل في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٣. ومهمة هذه الجماعة هي استكمال وضع الخطوط التوجيهية قبل اجتماع لجنة الأمن الغذائي في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٤.

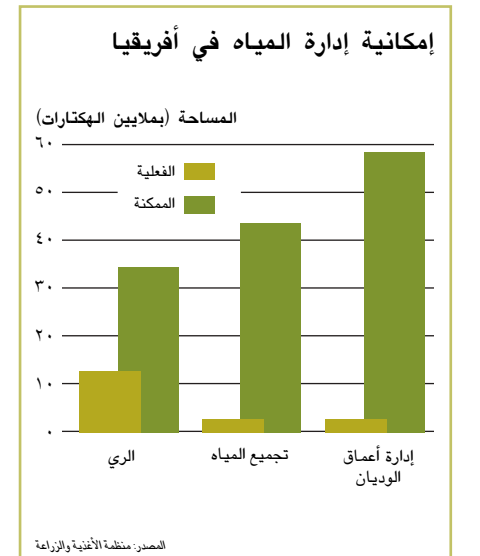
نحو الوفاء بالتزامات مؤتمر القمة العالمي للأغذية

ما بعد الري: الاستخدامات المتعددة للمياه في مجال تحسين الوجبات الغذائية ومستويات الدخل

غالبا ما يكون الماء، في المناطق الريفية من العالم النامي، العنصر الغذائي الرئيسي في الجهود المبذولة للحد من الجوع. وأبرزت المشروعات وكذلك البحوث في عدد من البلدان مدى الأهمية التي تنطوي عليها المياه في تحسين إنتاج الأغذية ورفع مستويات الدخل والوضع التغذوي في الريف.

والري، حيثما يكون ممكنا، هو الخيار الأفضل لزيادة الإنتاج الزراعي (أنظر صفحة ١٢). ففي أفريقيا، حيث لا تزيد نسبة الأراضي المحصولية المروية عن ٤ في المائة فقط، أبرزت مشروعات الري على نطاق صغير وتجميع مياه الأمطار توافر إمكانيات كبرى لزيادة حجم الغلة وتخفيف الآثار الناجمة عن عدم انتظام هطول الأمطار (أنظر الرسم البياني).

ولا شك في أن الإنتاج المحصولي هو المصدر الوحيد لإنتاج الأغذية وتوليد الدخل اعتمادا على توافر المياه. والعديد من الأسر الفقيرة تمارس صناعات منزلية تعتبر المياه عنصرا أساسيا فيها. ويكتشف عدد متزايد من المزارعين، ولاسيما في آسيا، أن بإمكانهم زيادة غلة الأرز في حقولهم وإضافة مصدر جديد للبروتين وللدخل من خلال استخدام المياه في تلك الحقول لتربية الأسماك.



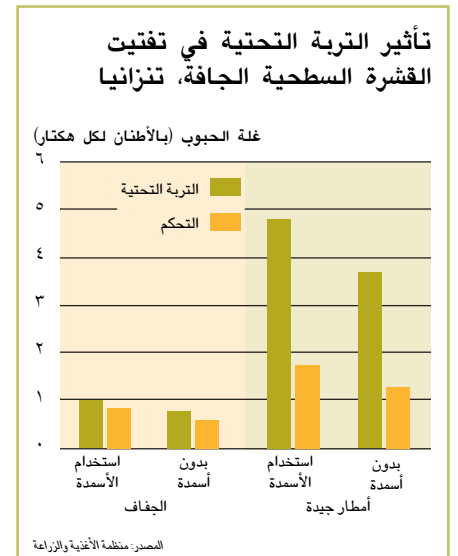
مزايا مشروعات الري صغيرة النطاق وإدارة المياه

خلصت دراسة حديثة أجرتها منظمة الأغذية والزراعة لثلاثة مشاريع في أفريقيا إلى أن إنشاء شبكات للري على نطاق صغير لا يؤدي إلى تحسين غلة المحاصيل فحسب، وإنما يؤدي مباشرة إلى تحقيق مكاسب في التغذية والصحة. ففي مالي، يستخدم المزارعون المياه المتدفقة من سد صغير في زيادة إنتاج الأغذية وفي زراعة محاصيل جديدة، بما في ذلك الخضر الغنية بالمغذيات الدقيقة. وفي بوركينافاسو، تستثمر الأسر جزءا من دخلها الزراعي المتزايد في مجال

العناية بالصحة. فقد زاد عدد الزيارات إلى المستوصفات المحلية بنسبة ٥٠ في المائة. وفي تنزانيا، تتجه النسوة اللواتي لم يعد يتحتم عليهن العمل ساعات طويلة لجلب المياه، إلى استخدام وقتهن في إنتاج محاصيل منزلية للسوق، بما يؤدي إلى تحسين دخولهن والوجبات الغذائية التي يحصلن عليها. ويفضل الري، يزداد إنتاج الأغذية في هذه البلدان الثلاثة، وترتفع مستويات الدخل إلى ما يكفي لتجهيز وجبة إضافية كل يوم، حتى في "موسم الجوع" الذي يسبق الحصاد، حيث اعتاد العديد من الأسر سابقا على تناول الطعام مرة واحدة في اليوم.



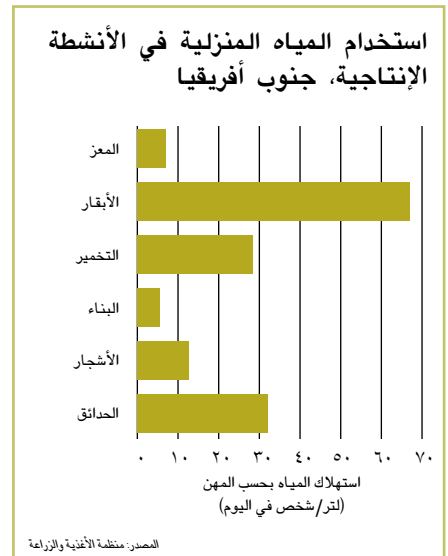
كما أصبح بإمكان المزارعين استخدام مجموعة من تقنيات إدارة المياه تتسم بالبساطة ويمكنهم شراؤها من أجل زيادة غلة المحاصيل وتخفيف آثار الجفاف (أنظر الخريطة). وتنطوي عمليات تجميع مياه الأمطار على جمع أية كمية من المطر الهائل لاستخدامها حينما وحيثما تشتد الحاجة إليها. ومن بين تقنيات هذه العملية جمع المياه المتدفقة من أي مستجمع كبير وتوجيهها نحو الحقول المحصولية. وأظهرت دراسات في عدة بلدان أفريقية أن مياه الأمطار المجمع من أي منطقة قد تضاعف الإنتاج في مناطق أخرى ذات مساحة مقارنة بما يتراوح بين ثلاث أو أربع مرات. ومن الممكن الاستفادة بكفاءة أكبر من مياه الأمطار المحدودة بإتباع أشكال بديلة في حراثة التربة، كأن يجري الاكتفاء بتقليب التربة الموازية لخطوط غرس المحاصيل أو الحراثة العميقة لتفتيت الطبقة الجافة من سطح التربة. وكشفت الدراسات عن أن تجميع مياه الأمطار وإتباع الأشكال البديلة في الحراثة قد يؤدي إلى زيادة مستويات الغلة بما يتراوح بين ضعفين إلى ثلاثة أضعاف المحصول مقارنة بأساليب الزراعة التقليدية للأراضي الجافة. (أنظر الرسم البياني). ويتيح تجميع مياه الأمطار مزايا أخرى. فبالإضافة إلى توفير المزيد من المياه لري المحاصيل، يساعد في تجديد المياه الجوفية والتقليل من تعرية التربة.



تخصيص المياه للأنشطة الإنتاجية المنزلية

أبرزت دراسات حديثة أهمية المياه للعديد من الأنشطة الأخرى الحيوية لضمان سبل معيشة الأسر المعرضة في المناطق الريفية. ففي منطقة "بوشبوكريدج" بجنوب أفريقيا، على سبيل المثال، وجد الباحثون أن العديد من الأسر يعتمد على مدى توافر إمدادات المياه المحلية لإنجاز طائفة متنوعة من الأنشطة الصناعية والزراعية على نطاق صغير، بما في ذلك عمليات التخمر والبناء ورعاية المعز والأبقار وزراعة الحدائق المنزلية والبساتين (أنظر الرسم البياني). وأكدت المسوح التي أجريت أن هذه الأنشطة أخذت تكتسي أهمية خاصة بالنسبة إلى أفقر وأكثر أعضاء المجتمعات المحلية عرضة، بما في ذلك العديد من ربات الأسر.

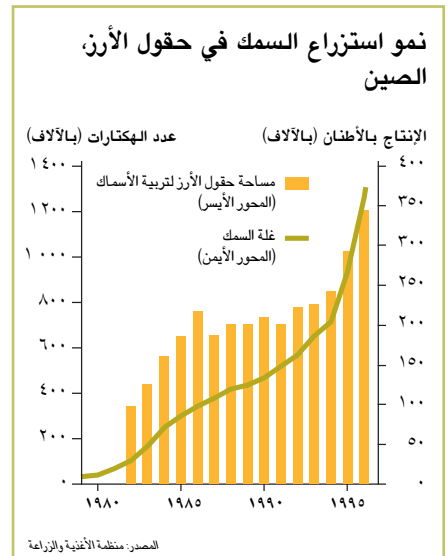
وحيث تسعى البلدان نحو إجراء إصلاحات بهدف تخصيص المياه لمختلف أصحاب الشأن استنادا إلى تقدير الحد الأدنى من احتياجاتهم، يصبح من الضروري، في هذه الحالة، زيادة الوعي بالدور الرئيسي الذي يلعبه توافر المياه المحلية في ضمان سبل معيشة الأسر الريفية الفقيرة.



تربية الأسماك في حقول الأرز يحسن مستوى الوجبة الغذائية والدخل

يؤدي استزراع السمك في حقول الأرز إلى تحسين غلة المحصول، ويوفر في ذات الوقت مصدرا للبروتين ودخلا إضافيا. وأظهر المزارعون في العديد من البلدان الآسيوية أن بإمكان هكتار واحد من حقول الأرز إنتاج ما يتراوح بين ٥٠ و٢٠٠ كيلوغرام من السمك سنويا. وتستهلك أسر المزارعين في العادة معظم إنتاج السمك المربي في حقولهم، وبإمكانهم بالطبع بيع جزء من فائض الإنتاج لاستكمال دخولهم.

كما ثبت أن وجود الأسماك في حقول الأرز يزيد من إنتاجها بنسبة قد تصل إلى ١٥ في المائة. فالأسماك تأكل الأعشاب وتلتهم الحشرات والحلزونات، ومن ثم تعيد المغذيات إلى التربة. وتساهم الأسماك، في عملية الإدارة المتكاملة للحشرات بما يؤدي إلى خفض التكاليف الاقتصادية والبيئية لمبيدات الحشرات. وأظهرت دراسات أجريت في إندونيسيا إمكانية تخفيض متوسط عدد مرات رش المبيدات في حقول الأرز من ٤.٥ إلى ٠.٥ في السنة في حالة اعتماد أساليب الإدارة المتكاملة للحشرات، وهذا يؤدي بدرجة كبيرة إلى خفض كل من التكاليف ومستوى السميات الكيماوية ومن ثم إمكانية استزراع الأسماك.



نحو الوفاء بالتزامات مؤتمر القمة العالمي للأغذية

تحديد مناطق الفقر والجوع لإزالتها من الخريطة

لكي يتسنى قهر الجوع والفقر بصورة فعالة، لا بد من معرفة أماكن تجمعات الجوعى والفقراء. والتقديرات القطرية لعدد ناقصي الأغذية أو نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم، تعد مؤشرات نافعة

لرصد التقدم الذي يحققه بلد ما بمرور الزمن. غير أنه من المتعذر استخدام هذه التقديرات لاستهداف قرى بعينها والظروف التي أودت بسكانها إلى عناء الفقر والجوع. وبفضل التقنيات التي استحدثت مؤخرا

للتوصل إلى تقديرات معدل الفقر محليا، استطاع عدد من البلدان استخدام نظام المعلومات الجغرافية لرسم خرائط تفصيلية للفقر. وباستخدام هذه الخرائط مترافقة مع البيانات الجغرافية المرجعية الأخرى، يمكن إبراز المناطق التي يلتقي فيها انتشار الجوع والفقر مع المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الأخرى. فمثلا، يمكن رسم خرائط لبيان المناطق الزراعية شبه القاحلة التي تفتقر إلى الطرق وتتسم بمستويات عالية لمرض تضخم الغدة الدرقية والأمية وسط النساء. وفي ما بعد، يستفاد من هذه المعلومات في تصميم البرامج الرامية إلى التغلب على مشكلات محلية محددة.

كيف تُرسم خرائط الفقر

ترسم خرائط الفقر، في أغلب الأحيان، باستخدام ما يسمى بتقنية "تقديرات المناطق الصغيرة". وتجمع هذه التقنية بين بيانات التعداد والمعلومات المستخلصة من المسوحات، مثل مسوحات قياس مستويات المعيشة.

لكن مجموعتي البيانات، كل على حدة، لها مزاياها ونواقصها. فالبيانات المستمدة من التعدادات السكانية والزراعية تغطي جميع الأسر، مما يتيح رسم خرائط دقيقة للغاية على المستوى المحلي. بيد أن وتيرة هذه التعدادات متباعدة وقلما شملت مجموعة كاملة من المؤشرات التي يحتاجها صانعو السياسات. وفي المقابل، فإن المسوحات الأسرية يتكرر إجراؤها في فترات قصيرة وكثيرا ما تجمع كل المؤشرات ذات الصلة، مثل الدخل الأسري والإنفاق الاستهلاكي. وهي معتمدة على عينات صغيرة تكفي لإعطاء معالم إحصائية قطرية سليمة، ولكنها لا تصلح لرسم خرائط على مستوى القرى.

وتسمح طريقة تقديرات المناطق الصغيرة بإسقاط الأنماط التي تظهرها بيانات المسوحات على مجموعات الأسر ذات السمات الديمغرافية والاجتماعية المتماثلة التي يمكن تحديدها من خلال بيانات التعداد الأكثر شمولا. وتستخدم هذه الإسقاطات، من ثم في

"التنبؤ" بمتوسط مستويات الفقر في قرية أو مجموعة القرى التي لا يزيد عدد سكانها عن ٥٠٠ أسرة.

الاستفادة من الخرائط في مكافحة الجوع

يتزايد عدد البلدان التي تستخدم خرائط الفقر في توجيه المعونة الغذائية ومشروعات الأشغال العامة إلى المناطق التي يقطنها أشد السكان فقرا (أنظر الإطارين). ولما كان نهج رسم خرائط الفقر يعتمد على بيانات التعدادات والمسوحات، فإن الخرائط قد لا تظهر حالات النقص الغذائي الموسمية والمعاناة، ولكنها توفر أساسا قيما للتخطيط والرصد. وتثبت الخبرة المكتسبة في العديد من البلدان أن هذه الخرائط تسهم أيضا في إنكاء الوعي وزيادة المشاركة لأنها ميسورة الفهم بالنسبة للسكان.

وتطبيق تقنية تقديرات المناطق الصغيرة لرسم خرائط الفقر في البلدان النامية أمر حديث نسبيا. ومعظم العمل الأساسي قام به فريق من إدارة البحوث بالبنك الدولي. ومول أعمال التطبيق الرائدة الأخرى كل من المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، مؤسسة روكفلر، وزارة التنمية الدولية البريطانية، وكالة المعونة النرويجية وأمانة نظام المعلومات عن انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية ورسم الخرائط ذات الصلة.

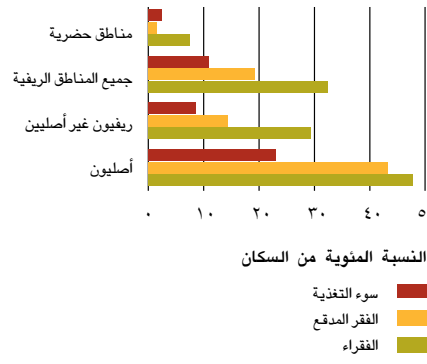
ومؤخرا، اشتركت كل من الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/قاعدة البيانات الخاصة بالموارد العالمية - أريندال ومنظمة الأغذية والزراعة في بدء مشروع يدمج أدوات التحليل المكاني المحلي في رسم خرائط الفقر. وتساعد هذه الأدوات على تحليل الروابط بين الفقر والبيئة. وتوضح كيف تتوافق مناطق تركيز الفقر مع مختلف المناطق الزراعية الإيكولوجية، ونظم إنتاج المحاصيل الغذائية الرئيسية أو المناطق الهشة المعرضة للتدهور، من شأنه أن يعين على صياغة الأعمال الفعالة المستدامة لمكافحة الجوع.

الخرائط تساعد بنما على تزويد أشد أطفال المدارس فقرا بوجبة غذائية

١٢٠ ٠٠٠ طفل من أشد الأطفال فقرا في ١٥٠٠ مدرسة. وتستخدم إحدى إدارات وزارة الصحة خرائط الفقر مترافقة مع مسوحات المجتمعات المحلية، في رصد وتقييم البرامج التغذوية.

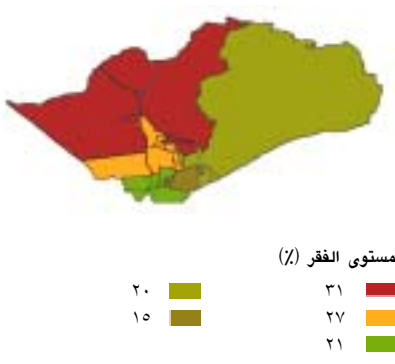
طبقت بنما رسم خرائط الفقر لمساعدة صندوق الاستثمار الاجتماعي في توجيه إنفاق ١٥٠ مليون دولار. واستعان برنامج لوجبات الغداء المدرسية، بموله الصندوق، بهذه الخرائط ليصل إلى

الفقر وسوء التغذية حسب المناطق الجغرافية



المصدر: بنما - وزارة الاقتصاد والتطوير

مستويات الفقر في محافظة سان ميغيليتو

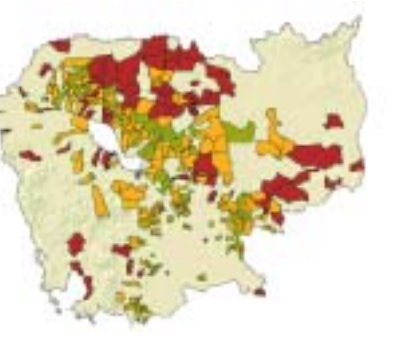


"الغذاء مقابل العمل" يصل إلى أشد المجتمعات فقرا في كمبوديا

أشد المجتمعات فقرا في إطار "الغذاء مقابل العمل"، وشملت بناء الطرق والمدارس والمراكز الصحية ومنشآت إحياء الري. وتتولى لجنة مشتركة بين الوزارات، معنية بنظام المعلومات عن انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية ورسم الخرائط ذات الصلة، تنسيق الجهود الرامية إلى إعداد خرائط تفصيلية لانعدام الأمن الغذائي، بمشاركة ودعم من شبكة نظام المعلومات المذكور التي تضم الوكالات المانحة الرئيسية ومنظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. وينظر أن يستفاد من هذه الخرائط في تخطيط وتوجيه مجموعة كبيرة من البرامج التي تستهدف تخفيض الجوع والفقر.

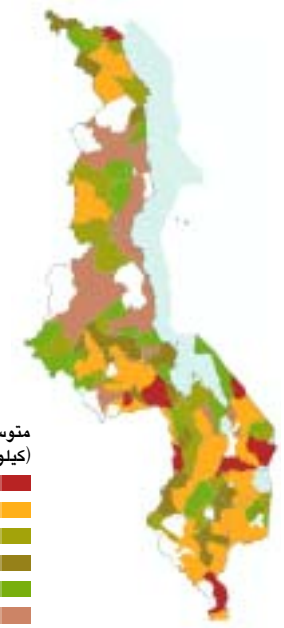
بدأت كمبوديا مبادرات كبرى لرسم خرائط الفقر وانعدام الأمن الغذائي، واستخدم برنامج الأغذية العالمي خرائط الفقر على مستوى المجتمعات المحلية للمساعدة في توزيع ما قيمته ٥٠ مليون دولار من المعونة الغذائية. واستهدفت الأعمال

المجتمعات المحلية الفقيرة، ١٩٩٧-٢٠٠٠



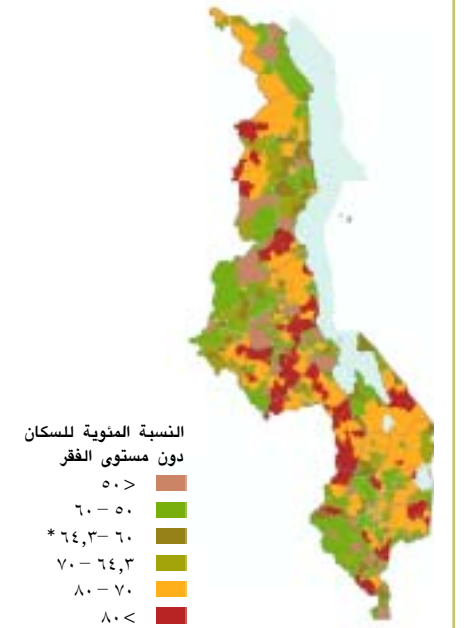
المصدر: برنامج الأغذية العالمي: Henninger and Snel

غلات الذرة



المصدر: Benson et al

تعداد حالات الفقر



* معدل قطري

نحو الوفاء بالتزامات مؤتمر القمة العالمي للأغذية

تحديد المبادئ الأساسية لبرامج التغذية المستدامة

بادر العديد من البلدان، في السنوات الأخيرة، إلى تنفيذ برامج للأغذية والتغذية على مستوى المجتمعات المحلية. وتتباين مجالات نشاط هذه البرامج وأهدافها بما يتراوح بين السعي عموماً لتحسين الأمن الغذائي الأسري وتنفيذ حملات موجهة خصيصاً نحو تخفيض العجز في توافر مغذيات دقيقة معينة.

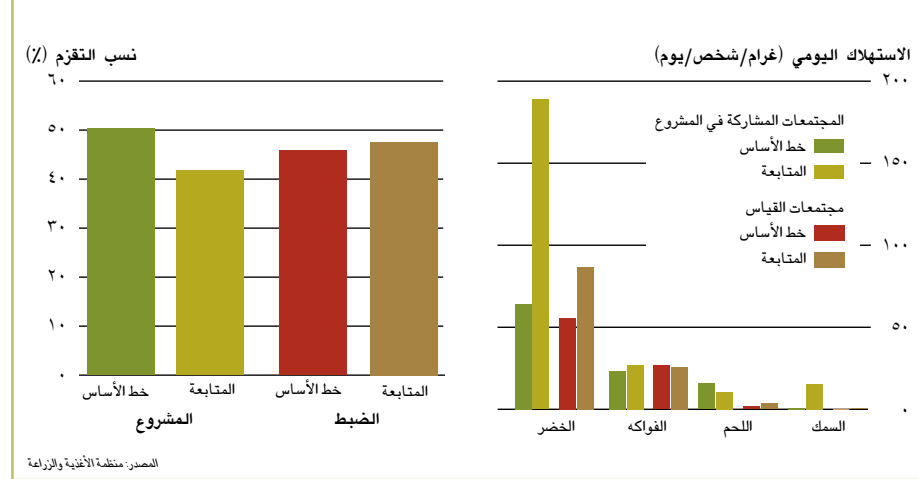
ويعني أي برنامج فعال في مجال التغذية، بالضرورة، تحسين الوضع الغذائي على نحو يمكن قياسه، شأن قياس المعدلات المنخفضة للأطفال ناقصي الوزن أو أنواع العجز في توافر المغذيات الدقيقة. ولكي يتسنى الحكم على النجاح من عدمه، ينبغي أن يكون البرنامج قادراً على الاستمرار وعلى تقديم إنجازاته بمرور الوقت.

ولكي يتسنى وضع مبادرات ذات تأثير ملموس ودائم، ينبغي تفهم العوامل التي تساهم في إنجاح بعض البرامج في حين تؤدي إلى إخفاق غيرها. وقد وضعت المنظمة مؤخرًا تحليلًا لبرامج مختارة من التي استمرت لمدة خمس سنوات على الأقل وحققت إنجازات ملموسة في الوضع التغذوي للسكان. وأبرزت نتائج هذا التحليل عدداً من العوامل المشتركة التي تتميز بها تلك البرامج الناجحة والقابلة للاستمرار. وتشمل تلك العوامل: توافر دعم سياسي قوي، والتعاون الفعال متعدد القطاعات، والمشاركة والدعم من جانب المجتمع المحلي، واستخدام الهياكل المتاحة في المجتمع المحلي ومراعاة التقاليد الثقافية.

فيتنام: جدوى الحدائق المنزلية

أنجزت فيتنام، خلال السنوات العشرين الماضية، نجاحات ملحوظة في الحد من وطأة الجوع. ففي الفترة ما بين ١٩٧٩-١٩٨١ و١٩٩٩-٢٠٠١، هبطت نسبة ناقصي الأغذية في فيتنام من ٣٢ في المائة إلى ١٩ في المائة. وقد ساهم مشروع للتغذية على مستوى المجتمع المحلي يجمع ما بين الحدائق المنزلية والتوعية التغذوية للأسر التي يعاني أطفالها من سوء التغذية، مساهمة ملموسة في هذا النجاح.

تنوع الوجبات الغذائية وخفض معدلات التقزم في فيتنام



وانخفض عدد الأطفال معاقني النمو بنسبة تناهز ٢٠ في المائة.

وإستناداً إلى هذا النجاح، جرى تنفيذ مشروع أوسع نطاقاً بكثير يجمع ما بين زراعة الحدائق المنزلية والتوعية الغذائية ويشمل ثمانين مقاطعة. وعند تقييم هذا المشروع بعد عامين من البدء بتنفيذه تبين أن سوء التغذية قد انخفض بنسبة ١٢,٨ في المائة في المجتمعات المشاركة.

بنما: المدارس تجني ثمار التغذية

في بنما، أثمر مشروع بدأ بتعليم طلاب المدارس في ١٣ مجتمعاً محلياً فقيراً كيف يزرعون النباتات ويعتنون بنموها ومن ثم يأكلون منتجاتها المغذية.

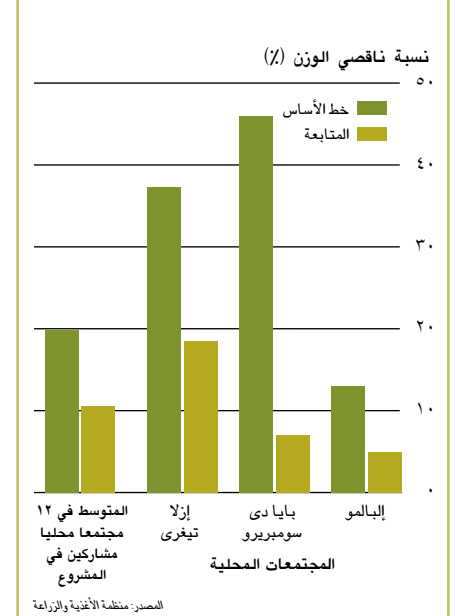
وإستهدف المشروع تحسين الأمن الغذائي للأطفال ووضعهم الغذائي من خلال تقديم الأدوات وإتاحة التدريب لزراعة الحدائق المدرسية، بما في ذلك زراعة الخضر الغنية بالفيتامينات وتربية الدواجن. وقد حقق هذا المشروع نتائج مدهشة. ووجد مسح للمتابعة أجرى بعد ٣ سنوات من بداية تنفيذ المشروع أن نسبة الأطفال ناقصي الوزن قد انخفض بمقدار النصف تقريباً، أي من ١٩,٩ إلى ١٠,٦ في المائة. كما شهدت المجتمعات المحلية المشاركة

في المشروع تحقيق إنجازات مثيرة بدرجة أكبر، فقد هبط عدد ناقصي الأغذية في إحدى الحالات بنسبة ٨٥ في المائة (أنظر الرسم البياني).

وقد تجاوز تأثير التدريب والمشروع التلاميذ أنفسهم، ليشمل الآباء والمعلمين وقادة المزارع المحلية وكذلك الخبراء الفنيين من موظفي كل من الوزارات الحكومية والمنظمات غير الحكومية. كما استفاد المشروع من النهج متعدد التخصصات المعتمد على الموارد المحلية، وعلى التكنولوجيا زهيدة التكاليف والملائمة للبيئة. وإلى جانب البذور والأدوات والدروس المقدمة في مجال زراعة المحاصيل، ركز المشروع على مساهمة المجتمع المحلي وعلى تربية الحيوانات الصغيرة والتوعية الغذائية ومعالجة الأغذية وأساليب حفظها وعلى الزراعة المختلطة بالغابات.

وفي معظم المجتمعات المحلية، تبنت أسر التلاميذ والأسر الأخرى أنشطة إنتاج الأغذية التي طبقت في المدارس. وفي بعض الحالات، شكلت مجموعات من الأسر رابطات طوعية تتولى زراعة المحاصيل المغذية والاستفادة من

تخفيض حالات نقص الوزن في بنما



ذات المعارف التي حصل عليها أبناؤهم في الحدائق المدرسية.

كينيا: من الإغاثة إلى التنمية

بدأ العمل في تنفيذ مشروع كينيا للتغذية التطبيقية عام ١٩٨٦، في أعقاب الجفاف الحاد والمجاعة التي ضربت مقاطعة ماكويني القاحلة. وعلى امتداد ما يزيد على ١٥ سنة، نجح المشروع في إشراك المجتمعات المحلية في كافة مراحل نموه من تقديم الإغاثة الطارئة إلى التنمية.

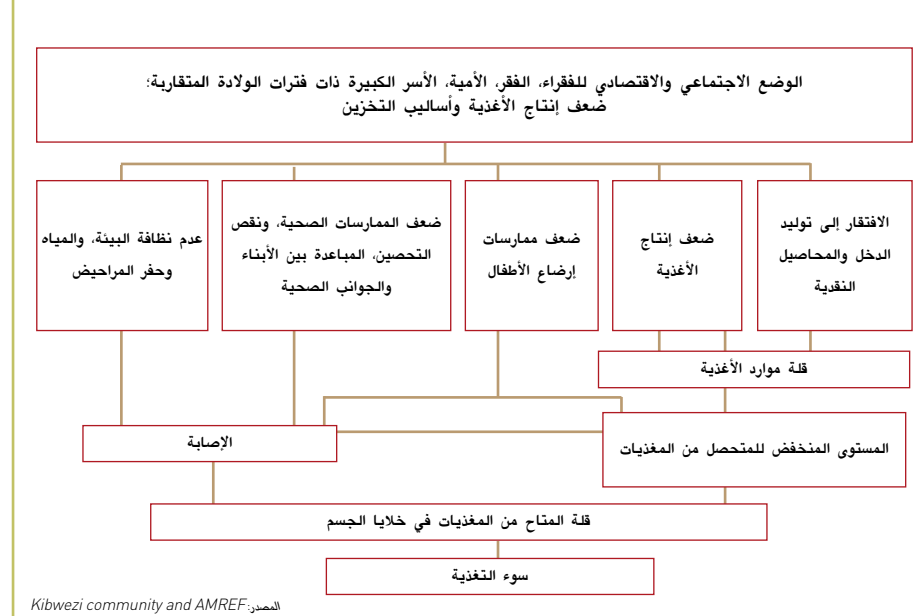
وحددت الاجتماعات التي عقدت على مستوى المجتمعات المحلية أربع مشكلات أساسية مرتبطة بالتغذية: سوء التغذية المتفشي في صفوف صغار الأطفال، انخفاض الأمن الغذائي على مستوى الأسرة، الإفتقار إلى الأنشطة المولدة للدخل، وعدم كفاية مياه الشرب النقية. ويتمثل فهم المزارعين للعلاقات المعقدة ما بين الفقر وسوء التغذية والصحة مع نمط تفهم موظفي المشروع (أنظر الرسم البياني أدناه). ويساعد هذا التفاهم المشترك في تحديد طائفة

من التدخلات، تمتد من التوعية الغذائية إلى الترويج لزراعة المحاصيل المقاومة للجفاف وأنشطة توليد الدخل التي من شأنها تخفيض أعباء العمل على النساء.

وقد استطاع المشروع أن يشرك في تنفيذه الجماعات التقليدية للنساء ومجالس القرى وأجهزة صنع القرار في المجتمع المحلي. وثمة عنصر أساسي آخر لعب دوراً في نجاحه واستمراره يتمثل في الدعم الفعال الذي حظي به من جميع مستويات الإدارة الحكومية.

ومازالت مقاطعة ماكويني واحدة من أفقر مناطق كينيا، فهي تعاني من تكرر حالات الجفاف ونقص الأغذية إلى جانب مستويات عالية من حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية. وعلى الرغم من هذه الأخطار، ساعد برنامج التغذية التطبيقية المجتمعات المحلية المشاركة في إيقاف تدهور الوضع التغذوي وإحراز بعض المكاسب المتواضعة. وفي الفترة ما بين ١٩٩٤ و١٩٩٧ استطاع المشروع تخفيض عدد الأطفال المعوقين بنسبة تزيد عن ١٣ في المائة.

المجتمعات المحلية الكينية تحدد الصلة بين الفقر وسوء التغذية



الجدول ١: انتشار نقص الأغذية في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة تحول

العالم النامي الإقليم/ شبه الإقليم/ البلد (فترة نقص الأغذية)	مجموع السكان			عدد السكان الذين يعانون نقص الأغذية			نسبة من يعانون نقص الأغذية إلى مجموع السكان		
	١٩٩٠-١٩٩٢	١٩٩٥-١٩٩٧	٢٠٠١-١٩٩٩	١٩٩٠-١٩٩٢	١٩٩٥-١٩٩٧	٢٠٠١-١٩٩٩	١٩٩٠-١٩٩٢	١٩٩٥-١٩٩٧	٢٠٠١-١٩٩٩
	(بالملايين)	(بالملايين)	(بالملايين)	(بالملايين)	(بالملايين)	(بالملايين)	(%)	(%)	(%)
العالم النامي	٤ ٠٥٠,٠	٤ ٤١٨,٦	٤ ٧١٢,٢	٨١٦,٦	٧٧٩,٧	٧٩٧,٩	٢٠	١٨	١٧
آسيا والمحيط الهادئ	٢ ٨١٢,١	٣ ٠٣٣,٠	٣ ٢٠٤,٨	٥٦٦,٨	٤٩٦,٤	٥٥٥,٢	٢٠	١٦	١٦
شرق آسيا	١ ٢٤١,١	١ ٣٠٦,٧	١ ٣٥٣,٤	١٩٨,٣	١٥٣,٣	١٤٤,٥	١٦	١٢	١١
الصين* [٢]	١ ١٦٩,٥	١ ٢٣١,٠	١ ٢٧٥,٠	١٩٣,٠	١٤٤,٦	١٣٥,٣	١٧	١٢	١١
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية [٤]	٢٠,٣	٢١,٦	٢٢,٣	٣,٧	٦,٩	٧,٥	١٨	٢٢	٢٤
مقاطعة هونغ كونغ الإدارية في الصين [١]	٥,٨	٦,٣	٦,٩	٠,٠	٠,١	٠,١	-	-	-
منغوليا [٥]	٢,٣	٢,٤	٢,٥	٠,٨	١,٠	١,٠	٣٤	٤٢	٣٨
جمهورية كوريا [١]	٤٣,٣	٤٥,٣	٤٦,٧	٠,٨	٠,٧	٠,٧	-	-	-
أوسيانيا	٣,٩	٤,٤	٤,٨	٠,٩	١,٢	١,٣	٢٥	٢٧	٢٧
بابوا غينيا الجديدة [٤]	٣,٩	٤,٤	٤,٨	٠,٩	١,٢	١,٣	٢٥	٢٧	٢٧
جنوب شرق آسيا	٤٤٤,٨	٤٨٦,٠	٥١٧,٠	٧٦,٤	٦٥,٤	٦٦,٣	١٧	١٣	١٣
كمبوديا [٥]	١١٠,٠	١١,٧	١١,٧	٤,٣	٥,٢	٥,٠	٤٣	٤٥	٣٨
إندونيسيا [٢]	١٨٥,٦	٢٠٠,٦	٢١٢,١	١٦,٦	١١,٤	١٢,٦	٩	٦	٦
جمهورية لاو الديمقراطية [٤]	٤,٢	٤,٨	٥,٣	١,٢	١,٣	١,٢	٢٩	٢٨	٢٢
ماليزيا [١]	١٨,٣	٢٠,٥	٢٢,٢	٠,٦	٠,٤	٠,٥	٣	-	-
ميانمار [٢]	٤١,٣	٤٥,١	٤٧,٧	٤,٠	٣,٣	٣,٢	١٠	٧	٧
الفلبين [٤]	٦٢,٥	٦٩,٨	٧٥,٧	١٦,١	١٦,١	١٦,٨	٢٦	٢٣	٢٢
تايلاند [٢]	٥٥,٥	٥٩,٥	٦٢,٨	١٥,٦	١٢,٣	١١,٩	٢٨	٢١	١٩
فيتنام [٢]	٦٧,٥	٧٤,٠	٧٨,١	١٨,١	١٥,٣	١٥,١	٢٧	٢١	١٩
جنوب آسيا	١ ١٢٢,٤	١ ٢٣٦,٠	١ ٣٢٩,٦	٢٩١,١	٢٧٦,٥	٢٩٣,١	٢٦	٢٢	٢٢
بنغلاديش [٤]	١١٢,٧	١٢٦,٣	١٣٧,٥	٣٩,٢	٤٧,٩	٤٤,١	٣٥	٣٨	٣٢
الهند [٤]	٨٦١,٣	٩٤٣,٥	١ ٠٠٨,٩	٢١٤,٥	١٩٤,٧	٢١٣,٧	٢٥	٢١	٢١
نيبال [٢]	١٨,٦	٢٠,٩	٢٣,٠	٣,٤	٥,٠	٣,٨	١٨	٢٤	١٧
باكستان [٢]	١١٢,٥	١٢٦,٩	١٤١,٣	٢٩,٠	٢٤,١	٢٦,٨	٢٦	١٩	١٩
سري لانكا [٤]	١٧,٢	١٨,٢	١٨,٩	٥,٠	٥,٠	٤,٦	٢٩	٢٧	٢٥
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	٤٤٢,٢	٤٨١,٢	٥١٢,٠	٥٩,٠	٥٥,٣	٥٣,٤	١٣	١١	١٠
أمريكا الشمالية	٨٤,٨	٩٢,٧	٩٨,٩	٤,٦	٥,١	٥,٢	٥	٥	٥
المكسيك [٢]	٨٤,٨	٩٢,٧	٩٨,٩	٤,٦	٥,١	٥,٢	٥	٥	٥
أمريكا الوسطى	٢٨,٧	٣٢,٧	٣٦,٠	٥,٠	٦,٥	٧,٥	١٧	٢٠	٢١
كوستاريكا [٢]	٣,١	٣,٧	٤,٠	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٧	٦	٦
السلفادور [٢]	٥,٢	٥,٨	٦,٣	٠,٦	٠,٨	٠,٨	١٢	١٤	١٤
غواتيمالا [٤]	٩,٠	١٠,٢	١١,٤	١,٤	٢,٢	٢,٩	١٦	٢١	٢٥
هندوراس [٤]	٥,٠	٥,٨	٦,٤	١,١	١,٢	١,٣	٢٣	٢٠	٢٠
نيكاراغوا [٤]	٣,٩	٤,٦	٥,١	١,٢	١,٥	١,٥	٣٠	٣٣	٢٩
بنما [٤]	٢,٤	٢,٧	٢,٩	٠,٥	٠,٦	٠,٧	٢٠	٢٢	٢٦
البحر الكاريبي	٢٨,٥	٣٠,٣	٣١,٦	٧,٩	٩,٨	٧,٨	٢٨	٢٢	٢٥
كوبا [٢]	١٠,٧	١١,٠	١١,٢	٠,٩	٠,٧	٠,٧	٨	٢٤	١١
الجمهورية الدومينيكية [٤]	٧,٢	٧,٨	٨,٤	١,٩	٢,١	٢,١	٢٧	٢٦	٢٥
هايتي [٥]	٧,٠	٧,٦	٨,١	٤,٦	٤,٦	٤,٠	٦٥	٦٠	٤٩
جامايكا [٢]	٢,٤	٢,٥	٢,٦	٠,٣	٠,٣	٠,٢	١٤	١١	٩
ترينيداد وتوباغو [٢]	١,٢	١,٣	١,٣	٠,٢	٠,٢	٠,٢	١٤	١٤	١٢
أمريكا الجنوبية	٣٠٠,١	٣٢٥,٥	٣٤٥,٦	٤١,٥	٣٤,٠	٣٢,٩	١٠	١٠	١٠
الأرجنتين [١]	٢٣,٠	٢٥,٢	٢٧,٠	٠,٧	٠,٤	٠,٤	-	-	-
بوليفيا [٤]	٦,٧	٧,٦	٨,٣	١,٨	١,٩	١,٨	٢٦	٢٥	٢٢
البرازيل [٢]	١٥٠,٣	١٦١,٧	١٧٠,٤	١٨,٦	١٦,٧	١٥,٦	١٢	١٠	٩
شيلي [٢]	١٣,٣	١٤,٤	١٥,٢	١,١	٠,٧	٠,٦	٨	٥	٤
كولومبيا [٢]	٣٥,٧	٣٩,٣	٤٢,١	٦,١	٥,٠	٥,٧	١٧	١٣	١٣
إكوادور [٢]	١٠,٥	١١,٧	١٢,٦	٠,٩	٠,٦	٠,٦	٨	٥	٤
غيانا [٢]	٠,٧	٠,٧	٠,٨	٠,٢	٠,١	٠,١	٢١	١٢	١٤
باراغواي [٢]	٤,٣	٥,٠	٥,٥	٠,٨	٠,٧	٠,٧	١٨	١٣	١٣
بيرو [٢]	٢٢,٠	٢٣,٩	٢٥,٧	٨,٩	٤,٢	٢,٩	٤٠	١٨	١١
سورينام [٢]	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,١	٠,٠	٠,٠	١٣	١١	١١
أوروغواي [٢]	٣,١	٣,٢	٣,٣	٠,٢	٠,١	٠,١	٦	٤	٣
فنزويلا [٢]	٢٠,٠	٢٢,٣	٢٤,٢	٢,٣	٣,٥	٤,٤	١١	١٦	١٨



مهما لتحقيق النمو الاقتصادي. ومن إحدى نتائج ذلك الاتجاه تصاعد الاعتماد على العمليات المعتمدة للتنمية الاقتصادية، وتشغيل الأسواق وتحفيز عمليات تحرير التجارة للنجاح في استئصال الجوع.

بيد أن انتشار الجوع على نطاق واسع يضعف الأداء الاقتصادي ليس للأفراد والأسر فحسب وإنما للأمم بأسرها أيضا. ويستدل من الصلة القائمة ما بين تحقيق النمو الزراعي بوتائر أسرع والنجاح في الحد من انتشار الجوع، على ضرورة أن تترافق العمليتان بتنفيذ سياسات واستثمارات تتيح للجوعى فرصا مناسبة للحصول على الأغذية والترويج للنمو في المناطق الريفية التي يعيش فيها ثلاثة أرباع الجوعى من سكان العالم كضمان لأن تؤدي أنشطة التنمية والتجارة إلى الحد من انتشار الجوع.

برامج محاربة الجوع تتضمن حملات مزدوجة المسار ضد الجوع

يكشف برنامج محاربة الجوع الذي أعلنته المنظمة وقت انعقاد مؤتمر القمة العالمي للأغذية: خمس سنوات بعد الانعقاد، النهج مزدوج المسار. فهو يروج لاتخاذ تدابير لزيادة الإنتاجية وتحسين سبل معيشة صغار المزارعين والعمال المعدمين. وفي نفس الوقت، يقترح البرنامج إجراءات عاجلة لتزويد الجوعى بالأغذية التي يحتاجون إليها. وتحدد ورقة برنامج محاربة الجوع الأولويات والميزانيات المقدمة للعمل في خمسة مجالات هي:

- تحسين الإنتاجية الزراعية في المجتمعات المحلية الريفية الفقيرة
- تنمية الموارد الطبيعية وصيانتها
- توسيع البنية الأساسية الريفية وسبل الوصول إلى الأسواق
- تعزيز قدرات توليد المعارف ونشرها
- ضمان سبل حصول أشد المحتاجين على الأغذية

كذلك تقترح ورقة المنظمة كيفية تمويل الاستثمارات العامة الإضافية المقدرتها بنحو

ترسم البيانات والتحليلات المعروضة في هذه الطبعة من حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم عموما صورة قاتمة عن الأوضاع. فقد هبط عدد ناقصي الأغذية في بلدان العالم النامي بأقل من ٢٠ مليون نسمة منذ ١٩٩٠-١٩٩٢، وهي فترة الأساس التي اعتمدها مؤتمر القمة العالمي للأغذية. ثم تدهورت الأوضاع بعد ذلك، ففي معظم السنوات الأربع الماضية التي تتوافر بيانات بشأنها زاد عدد من يعانون الجوع المزمن في المتوسط بنحو ٥ ملايين نسمة سنويا.

ولم تنجح سوى حفنة من البلدان في الحد من الجوع على نحو متواصل خلال السنوات التي أعقبت فترة الأساس التي حددها مؤتمر القمة العالمي للأغذية. ويلقي تحليل عناصر نجاح هذه البلدان بعض الضوء على الخطوات التي يمكن للبلدان الأخرى اتخاذها لمحاكاة هذا التقدم.

وعلى نحو ما هو متوقع، حققت البلدان التي نجحت في الحد من وطأة الجوع، نموا اقتصاديا أسرع من تلك البلدان التي توقف فيها التقدم أو تفاقم فيها الجوع. والملاحظ أن هذه البلدان سجلت كذلك نموا زراعيا أسرع (أنظر الرسم البياني). كذلك اتسمت ببطء النمو السكاني وبمعدلات منخفضة للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، وبعدها قليل جدا من حالات طوارئ الأغذية.

والمقالات الواردة في مكان آخر من هذه الطبعة توضح الترابطات ما بين العديد من هذه العوامل والأمن الغذائي. وفي كل حالة، تقدم تلك المقالات الدليل على أن العلاقة ما بين السبب والنتيجة تتطابق في كلا الاتجاهين. إذ تكشف التحليلات، على سبيل المثال، أن الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسبة أصبحت سببا رئيسيا من أسباب الجوع، وأن الجوع يعجل كلا من انتشار الوباء وتأثيره المميت (أنظر ص ١٠). وبالمقابل، فإن الحد من انتشار الجوع هو نتيجة وشرط أساسي لتحقيق نمو اقتصادي بوتائر أسرع.

وغالبا، ما ينظر إلى استئصال الجوع باعتباره منتجا ثانويا بدلا من اعتباره سببا

الجدول ١: انتشار نقص الأغذية في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة تحول (تابع)

العالم النامي الإقليم/ شبه الإقليم/ البلد (فئة نقص الأغذية)	مجموع السكان			عدد السكان الذين يعانون نقص الأغذية			نسبة من يعانون نقص الأغذية إلى مجموع السكان		
	١٩٩٢-١٩٩٠	١٩٩٧-١٩٩٥	٢٠٠١-١٩٩٩	١٩٩٢-١٩٩٠	١٩٩٧-١٩٩٥	٢٠٠١-١٩٩٩	١٩٩٢-١٩٩٠	١٩٩٧-١٩٩٥	٢٠٠١-١٩٩٩
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا	٣٢١,٣	٣٦١,٣	٣٩٢,٤	٢٥,٣	٣٥,٢	٤٠,٩	٨	١٠	١٠
الشرق الأدنى	٢٠٠,٦	٢٢٨,٣	٢٤٩,٦	١٩,٦	٢٩,٤	٣٤,٨	١٠	١٣	١٤
أفغانستان** [٥]	١٤,٦	١٩,٧	٢١,٨	٨,٤	١٢,٧	١٥,٣	٥٨	٦٥	٧٠
جمهورية إيران الإسلامية [٣]	٥٩,٩	٦٥,٨	٧٠,٣	٢,٨	٣,٠	٣,٨	٥	٥	٥
العراق** [٤]	١٧,٨	٢٠,٦	٢٣,٠	١,٢	١,٢	٦,٢	٧	٢٥	٢٧
الأردن [٣]	٣,٤	٤,٤	٤,٩	٠,١	٠,٣	٠,٣	٤	٧	٦
الكويت [٢]	٢,١	١,٧	١,٩	٠,٥	٠,١	٠,١	٢٢	٤	٤
لبنان [٢]	٢,٨	٣,٢	٣,٥	٠,١	٠,١	٠,١	٣	٣	٣
المملكة العربية السعودية [٢]	١٥,٨	١٧,٦	٢٠,٣	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٤	٣	٣
الجمهورية العربية السورية [٢]	١٢,٨	١٤,٦	١٦,٢	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٥	٤	٤
تركيا [٢]	٥٧,٢	٦٢,٦	٦٦,٧	١,٠	١,٥	١,٨	-	-	٣
الإمارات العربية المتحدة [١]	٢,١	٢,٤	٢,٦	٠,١	٠,٠	٠,٠	٤	-	-
اليمن [٤]	١٢,٢	١٥,٦	١٨,٤	٤,٢	٥,٤	٦,١	٣٥	٣٥	٣٣
شمال أفريقيا	١٢٠,٧	١٣٣,٠	١٤٢,٨	٥,٧	٥,٨	٦,١	٥	٤	٤
الجزائر [٣]	٢٥,٤	٢٨,٢	٣٠,٣	١,٣	١,٦	١,٧	٥	٦	٦
مصر [٢]	٥٧,٤	٦٣,٢	٦٧,٩	٢,٧	٢,٣	٢,٣	٥	٤	٣
الجمهورية العربية الليبية [١]	٤,٤	٤,٩	٥,٣	٠,٠	٠,٠	٠,٠	-	-	-
المغرب [٣]	٢٥,١	٢٧,٧	٢٩,٩	١,٥	١,٩	٢,١	٦	٧	٧
تونس [١]	٨,٣	٩,١	٩,٥	٠,١	٠,١	٠,١	-	-	-
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٤٧٤,٥	٥٤٣,١	٦٠٣,٠	١٦٥,٥	١٩٢,٧	١٩٨,٤	٣٥	٣٥	٣٣
وسط أفريقيا	٦٢,٨	٧٣,٨	٨١,٧	٢٢,٠	٢٩,٥	٤٧,٦	٣٥	٥٣	٥٨
الكاميرون [٤]	١١,٩	١٣,٦	١٤,٩	٣,٩	٤,٥	٤,٥	٣٣	٢٣	٢٧
جمهورية أفريقيا الوسطى [٥]	٣,٠	٣,٤	٣,٧	١,٥	١,٧	١,٦	٥٠	٥١	٤٤
تشان [٤]	٦,٠	٧,٠	٧,٩	٣,٥	٣,٤	٢,٧	٥٨	٤٩	٣٤
جمهورية الكونغو [٤]	٢,٣	٢,٧	٣,٠	٠,٩	١,١	٠,٩	٣٧	٤٢	٣٠
جمهورية الكونغو الديمقراطية [٥]	٣٨,٥	٤٦,١	٤٦,١	١٢,١	٢٨,٧	٣٨,٣	٣١	٦٢	٧٥
غابون [٣]	١,٠	١,١	١,٢	٠,١	٠,١	٠,١	١١	٩	٧
أفريقيا الشرقية	١٦٦,١	١٨٨,٢	٢٠٩,٥	٧٣,٢	٨٤,٨	٨١,٣	٤٤	٤٥	٣٩
بيرونيدي [٥]	٥,٧	٦,١	٦,٤	٢,٨	٣,٩	٤,٥	٤٩	٦٤	٧٠
إريتريا [٥]	٤ م	٣,٢	٣,٧	٤ م	٢,٠	٢,٢	٦٣	٦٣	٦١
إثيوبيا [٥]	٥٦,٩	٥٦,٩	٥٦,٩	٣٢,٢	٣٢,٢	٣٢,٤	٥٧	٥٧	٤٢
كينيا [٥]	٢٤,٣	٢٨,٠	٣٠,٧	١٠,٦	١١,١	١١,٥	٤٤	٤٠	٣٧
رواندا [٥]	٦,٤	٥,٣	٧,٥	٢,٨	٢,٧	٣,١	٤٣	٥٠	٤١
الصومال** [٥]	٧,٢	٧,٦	٨,٨	٤,٩	٥,٥	٦,٢	٦٨	٧٣	٧١
السودان [٤]	٢٥,٤	٢٨,٦	٣١,١	٧,٩	٦,٣	٧,٧	٣١	٢٢	٢٥
أوغندا [٣]	١٧,٨	٢٠,٧	٢٣,٣	٤,١	٥,٣	٤,٥	٢٣	٢٥	١٩
جمهورية تنزانيا المتحدة [٥]	٢٧,٠	٣١,٨	٣٥,١	٩,٥	١٥,٧	١٥,٢	٣٥	٤٩	٤٣
أفريقيا الجنوبية	٧١,٠	٨١,٠	٨٩,٢	٣٤,٢	٣٧,١	٣٦,٨	٤٨	٤٦	٤١
أنغولا [٥]	٩,٩	١١,٧	١٣,١	٦,١	٦,٤	٦,٤	٦١	٥٤	٤٩
بوتسوانا [٤]	١,٣	١,٥	١,٥	٠,٢	٠,٣	٠,٤	١٨	٢٢	٢٤
ليسوتو [٤]	١,٧	١,٩	٢,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٢٧	٢٦	٢٥
مدغشقر [٥]	١٢,٣	١٤,٢	١٦,٠	٤,٣	٥,٦	٥,٧	٣٥	٤٠	٣٦
ملاوي [٤]	٩,٦	١٠,٢	١١,٣	٤,٧	٤,٠	٣,٧	٤٩	٣٩	٣٣
موريشيوس [٣]	١,١	١,١	١,٢	٠,١	٠,١	٠,١	٦	٦	٥
موزامبيق [٥]	١٤,١	١٦,٨	١٨,٣	٩,٧	١٠,٣	٩,٧	٦٩	٦٢	٥٣
ناميبيا [٣]	١,٤	١,٦	١,٨	٠,٣	٠,٢	٠,١	٢٠	١٢	٧
سوازيلند [٣]	٠,٨	٠,٩	٠,٩	٠,١	٠,١	٠,١	١٠	١٦	١٢
زامبيا [٥]	٨,٣	٩,٥	١٠,٤	٣,٧	٤,٤	٥,٢	٤٥	٤٧	٥٠
زيمبابوي [٥]	١٠,٥	١١,٧	١٢,٦	٤,٥	٥,١	٤,٩	٤٣	٤٤	٣٩
أفريقيا الغربية	١٧٤,٧	٢٠٠,١	٢٢٢,٦	٣٦,٢	٣١,٣	٣٢,٧	٢١	١٦	١٥
بينان [٣]	٤,٨	٥,٦	٦,٣	١,٠	١,٠	١,٠	٢٠	١٧	١٦
بوركينافاسو [٣]	٩,٣	١٠,٥	١١,٥	٢,٠	١,٩	١,٩	٢٢	١٨	١٧
كوت ديفوار [٣]	١٣,٠	١٤,٧	١٦,٠	٢,٤	٢,٣	٢,٤	١٨	١٦	١٥
غامبيا [٤]	١,٠	١,٢	١,٣	٠,٢	٠,٤	٠,٤	٢٢	٢٢	٢٧
غانا [٣]	١٥,٦	١٧,٧	١٩,٣	٥,٥	٦,٩	٦,٤	٣٥	١٧	١٢

الجدول ١: انتشار نقص الأغذية في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة تحول (تتمة)

العالم النامي الإقليم/ شبه الإقليم/ البلد (فئة نقص الأغذية)	مجموع السكان			عدد السكان الذين يعانون نقص الأغذية			نسبة من يعانون نقص الأغذية إلى مجموع السكان		
	١٩٩٢-١٩٩٠	١٩٩٧-١٩٩٥	٢٠٠١-١٩٩٩	١٩٩٢-١٩٩٠	١٩٩٧-١٩٩٥	٢٠٠١-١٩٩٩	١٩٩٢-١٩٩٠	١٩٩٧-١٩٩٥	٢٠٠١-١٩٩٩
غينيا [٤]	٦,٤	٧,٥	٨,١	٢,٥	٢,٤	٢,٣	٤٠	٣١	٢٨
ليبيريا [٥]	٢,١	٢,٢	٢,٩	٠,٧	٠,٨	١,٢	٣٣	٣٨	٤٢
مالي [٤]	٩,٠	١٠,٢	١١,٤	٢,٢	٢,٧	٢,٤	٢٥	٢٧	٢١
موريتانيا [٣]	٢,٠	٢,٣	٢,٧	٠,٣	٠,٣	٠,٣	١٤	١١	١٠
النيجر [٤]	٨,٠	٩,٤	١٠,٨	٣,٣	٤,٠	٣,٧	٤٢	٤٣	٣٤
نيجيريا [٣]	٨٨,٥	١٠٢,١	١١٣,٩	١١,٢	١٢,٨	١٣,٩	١٣	٨	٨
السنغال [٤]	٧,٥	٨,٥	٩,٤	١,٧	٢,١	٢,٣	٢٣	٢٥	٢٤
سيراليون [٥]	٤,١	٤,١	٤,٤	١,٩	١,٧	٢,٢	٤٦	٤٢	٥٠
توغو [٤]	٣,٥	٤,٠	٤,٥	١,٢	١,٠	١,١	٣٣	٢٥	٢٥
البلدان التي تمر بمرحلة تحول	٤١٤,١	٤١١,٨	٤١١,٨	٢٥,٢	٣٣,٦	٣٣,٦	٦	٨	٨
رابطة الدول المستقلة	٢٨٤,٨	٢٨٣,٤	٢٨٣,٤	٢٠,٦	٢٨,٨	٢٨,٨	٧	١٠	١٠
أرمينيا [٥]	٣,٧	٣,٨	٣,٨	٢,٠	١,٩	١,٩	٥٥	٥٥	٥١
أذربيجان [٤]	٧,٦	٨,٠	٨,٠	٢,٨	١,٧	١,٧	٣٧	٣٧	٢١
بيلاروس [٢]	١٠,٣	١٠,٢	١٠,٢	٠,١	٠,٣	٠,٣	-	-	٣
جورجيا [٤]	٥,٤	٥,٣	٥,٣	٢,٤	١,٤	١,٤	٤٥	٤٥	٢٦
كازاخستان [٤]	١٦,٧	١٦,٢	١٦,٢	٠,٢	٣,٥	٣,٥	-	-	٢٢
قيرغيزستان [٣]	٤,٥	٤,٩	٤,٩	١,٣	٠,٤	٠,٤	٢٨	٢٨	٧
جمهورية مولدوفا [٣]	٤,٣	٤,٣	٤,٣	٠,٢	٠,٥	٠,٥	٥	٥	١٢
الاتحاد الروسي [٢]	١٤٨,٤	١٤٥,٥	١٤٥,٥	٦,٤	٦,٤	٦,٤	٤	٤	٤
طاجيكستان [٥]	٥,٧	٦,١	٦,١	١,٢	٤,٣	٤,٣	٢٢	٢٢	٧١
تركمستان [٣]	٤,١	٤,٧	٤,٧	٠,٦	٠,٣	٠,٣	١٥	١٥	٧
أوكرانيا [٢]	٥١,٧	٤٩,٦	٤٩,٦	١,٢	٢,٠	٢,٠	-	-	٤
اوزبكستان [٤]	٢٢,٣	٢٤,٩	٢٤,٩	٢,١	٦,٤	٦,٤	١٠	١٠	٢٦
دول البلطيق	٧,٨	٧,٥	٧,٥	٠,٤	٠,٣	٠,٣	٥	٥	٣
إستونيا [٢]	١,٥	١,٤	١,٤	٠,٢	٠,١	٠,١	١٠	١٠	٤
لاتفيا [٣]	٢,٦	٢,٤	٢,٤	٠,١	٠,٢	٠,٢	٣	٣	٦
ليتوانيا [١]	٣,٧	٣,٧	٣,٧	٠,٢	٠,٠	٠,٠	٤	٤	-
أوروبا الشرقية	١٢١,٥	١٢١,٠	١٢١,٠	٤,١	٤,٥	٤,٥	٣	٣	٤
ألبانيا [٢]	٣,٢	٣,١	٣,١	٠,٢	٠,١	٠,١	٥	٥	٤
البوسنة والهرسك [٣]	٣,٦	٤,٠	٤,٠	٠,٥	٠,٣	٠,٣	١٣	١٣	٨
بلغاريا [٣]	٨,٥	٨,٠	٨,٠	٠,٧	١,٣	١,٣	٨	٨	١٦
كرواتيا [٣]	٤,٦	٤,٧	٤,٧	٠,٨	٠,٥	٠,٥	١٨	١٨	١٢
الجمهورية التشيكية [١]	١٠,٣	١٠,٣	١٠,٣	٠,٢	٠,٢	٠,٢	-	-	-
المجر [١]	١٠,٢	١٠,٠	١٠,٠	٠,١	٠,٠	٠,٠	-	-	-
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة [٢]	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٠,٣	٠,٢	٠,٢	١٥	١٥	١٠
بولندا [١]	٣٨,٥	٣٨,٦	٣٨,٦	٠,٣	٠,٣	٠,٣	-	-	-
رومانيا [١]	٢٢,٨	٢٢,٤	٢٢,٤	٠,٤	٠,٢	٠,٢	-	-	-
صربيا والجبل الأسود [٢]	١٠,٥	١٠,٦	١٠,٦	٠,٥	٠,٩	٠,٩	٥	٥	٩
سلوفاكيا [٢]	٥,٣	٥,٤	٥,٤	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٤	٤	٥
سلوفينيا [١]	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٠,١	٠,٠	٠,٠	٣	٣	-

الملاحظات
 الأرقام بين قوسين تشير إلى فئة الانتشار (استنادا إلى نسبة السكان الذين يعانون نقص الأغذية في ١٩٩٩-٢٠٠١).
 [١] > ٢,٥٪ ناقصو أغذية
 [٢] ٢,٥-٤٪ ناقصو أغذية
 [٣] ٥-١٩٪ ناقصو أغذية
 [٤] ٢٠-٣٤٪ ناقصو أغذية
 [٥] ≤ ٣٥٪ ناقصو أغذية
 لا يشمل هذا الجدول البلدان التي لا تتوفر عنها بيانات كافية.
 * بما في ذلك مقاطعة تايوان في الصين
 ** تقديرات نسبة من يعانون نقص الأغذية في ١٩٩٩-٢٠٠١ غير متوافرة؛ وعضوا عن ذلك، استخدمت تقديرات ١٩٩٨-٢٠٠٠ الواردة في تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم ٢٠٠٢
 - أقل من ٢,٥٪ ناقصو أغذية
 غ م غير متوافرة
 ٠,٠ صفر أو أقل من نصف الوحدة المبينة.
 المصادر:
 مجموع السكان:

الجدول ٢: توافر الأغذية، التنوع الغذائي، الفقر، الحالة الصحية، الحالة التغذوية للأطفال والموارد الموجهة للزراعة في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة تحول، مصنفة على أساس فئة انتشار نقص الأغذية

فئة انتشار نقص الأغذية	توافر الأغذية والتنوع الغذائي		الفقر		الحالة الصحية	الحالة التغذوية للأطفال	الموارد الموجهة للزراعة
	إمدادات الطاقة الغذائية	نصيب الأغذية غير النشوية في مجموع إمدادات الطاقة الغذائية	السكان الذين يعيشون دون خط الفقر	السكان الذين يعيشون دون خط الفقر			
في مجموع السكان ١٩٩٩-٢٠٠١ حسب الإقليم والبلد	٢٠٠١-١٩٩٩	٢٠٠١-١٩٩٩	٢٠٠٠-١٩٩٠	٢٠٠٠-١٩٩٨	٢٠٠١-١٩٩٥	٢٠٠٠-١٩٩٨	١٩٩٥
	كيلوكالوري/يوم للشخص	كيلوكالوري/يوم للشخص	(%)	(%)	لكل عامل زراعي	(%)	لكل عامل زراعي
أقل من ٢,٥٪ ناقصو أغذية							
أسيا والمحيط الهادي	٣١٠٠	٧٠	غ م	غ م	٨	غ م	٠
مقاطعة هونغ كونغ الإدارية في الصين	٢٩٢٠	٥٤	غ م	غ م	٢٠	غ م	٢٣
ماليزيا	٣٠٧٠	٥٠	غ م	غ م	٥	غ م	٠
جمهورية كوريا	٣١٨٠	٦٥	غ م	غ م	١٩	٥	٧٠
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	٣٣٢٠	٥٣	غ م	غ م	١٩	٥	٩٨
الأرجنتين	٣٣٤٠	٤٨	غ م	غ م	٢٧	٤	٢١٢
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا	٣٣٢٠	٦٣	غ م	غ م	٩	٧	١
الجمهورية العربية الليبية	٣٠٨٠	٦٩	غ م	غ م	٥	*١	٣
تونس	٣٠٨٠	٧٠	غ م	غ م	٩	غ م	١
الإمارات العربية المتحدة	٣٢٦٠	٥١	غ م	غ م	٩	غ م	١
البلدان التي تمر بمرحلة تحول	٣٣٩٠	٥٨	غ م	غ م	٩	غ م	١٤
الجمهورية التشيكية	٣٣٤٠	٤٧	غ م	غ م	٢١	*٦	١٥
المجر	٣٠٦٠	٦٠	غ م	غ م	٥	غ م	٤٢
ليتوانيا	٢٨٥٠	٥٧	غ م	غ م	١٢	١	٦
بولندا	٢٧٤٠	٦٤	غ م	غ م	٣٠	١٤	٥٨
رومانيا	٢٨٤٠	٦١	غ م	غ م	١٦	*٤	١٢٠
سلوفينيا	٣٣٧٠	٣٥	غ م	غ م	٤١	٤	٤٧
٢,٥ إلى ٤٪ ناقصو أغذية	٣١٥٠	٦١	غ م	غ م	١٠	٢	٠
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	٣١٧٠	٦٢	غ م	غ م	٣٢	٣	٧٣٨
شيلي	٢٨٤٠	٥١	غ م	غ م	٢٨	١٤	١
إكوادور	٣٠٤٠	٥٢	غ م	غ م	٢٨	٧	٢٨
أوروغواي	٣٣٦٠	٤٧	غ م	غ م	٤٣	٨	٠
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا	٢٩٤٠	٥١	غ م	غ م	٢٥	١٤	٤٩
مصر	٢٩٦٠	٥٣	غ م	غ م	٢٠	غ م	٠
الكويت	٣٠٢٠	٥٧	غ م	غ م	١٢	غ م	٣
لبنان	٢٩٤٠	٥٣	غ م	غ م	٢١	٣	١٥
المملكة العربية السعودية	٢٩٠٠	٥٠	غ م	غ م	٢٠	٣	١٧
الجمهورية العربية السورية	٢٩٧٠	٤١	غ م	غ م	٣٩	١٠	٣
تركيا	٢٩٠٠	٣٠	غ م	غ م	٤٥	٢٥	١٣
البلدان التي تمر بمرحلة تحول	٢٨١٠	٢٦	غ م	غ م	١٠٩	٢٨	٠
ألبانيا	٢٤٤٠	٢٣	غ م	غ م	٩١	٤٨	١٥
بيلاروس	٢٤٦٠	٤٩	غ م	غ م	١٠٩	٣٨	٨
استونيا	٢٤٧٠	٤٨	غ م	غ م	٢٨	١٨	١٤
الاتحاد الروسي	٢٥٠٠	٢٦	غ م	غ م	٣٨	٣٤	١٦
أوكرانيا	٣٠٠٠	٦٦	غ م	غ م	٣٦	٦	٣٤
٥ إلى ١٩٪ ناقصو أغذية	٢٥٧٠	٥٩	غ م	غ م	٢٣	٧	٢٦
أسيا والمحيط الهادي	٢٢٦٠	٦٢	غ م	غ م	١١	٥	٨٢
بنغلاديش	٢٢٦٠	٦٢	غ م	غ م	١٠٩	٣٨	٨
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية	٢٤٤٠	٤٤	غ م	غ م	٤٨	٤٨	١٥
الهند	٢٢٨٠	٢٣	غ م	غ م	٩١	٤٨	١٥
جمهورية لاو الديمقراطية	٢١٨٠	٤٥	غ م	غ م	٤٥	٤١	١٦
يابوا غينيا الجديدة	٢٣٧٠	٤٤	غ م	غ م	٤٤	٢٠	٣٢
الفلبين	٢٣٣٠	٤٤	غ م	غ م	٤٤	٢٧	١٥
سري لانكا	٢٢٤٠	٤٩	غ م	غ م	٤٩	٨٢	٨٢
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	٢٣٢٠	٦٦	غ م	غ م	٦٦	٣٠	١١
بوليفيا	٢١٦٠	٤٧	غ م	غ م	٤٧	غ م	٢٤
الجمهورية الدومينيكية	٢٤٠٠	٥٤	غ م	غ م	٥٤	٥١	١٧
غواتيمالا	٢٢٥٠	٤٩	غ م	غ م	٤٩	٦٩	١٠
هندوراس	٢٢٥٠	٦٢	غ م	غ م	٦٢	٦٥	٨
نيكاراغوا	٢٢٥٠	٦٢	غ م	غ م	٦٢	٦٥	٨
بنما	٢١٥٠	٣٤	غ م	غ م	٣٤	غ م	١٦
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا	٢٠٥٠	٣٢	غ م	غ م	٣٢	٤٥	٤٦
العراق***	٢٢٧٠	٥٢	غ م	غ م	٥٢	غ م	١٣
اليمن	٢٢٤٠	٤٢	غ م	غ م	٤٢	غ م	١٣
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٢١٥٠	٤١	غ م	غ م	٤١	٦٣	١٣
بوتسوانا	٢٢١٠	٣٧	غ م	غ م	٣٧	غ م	٢

غ م الأرقام غير متوافرة
 * صفر أو أقل من نصف الوحدة المبينة
 * تشير البيانات إلى السنوات قبل ١٩٩٥
 ** بما في ذلك مقاطعة تايوان في الصين بالنسبة لتوافر الأغذية والتنوع الغذائي؛ ومقاطعة هونغ كونغ الإدارية في الصين فيما يتعلق بالمساعدات الخارجية للزراعة.
 *** تقديرات توافر الأغذية والتنوع الغذائي في ١٩٩٩-٢٠٠١ غير متوافرة؛ وعضوا عن ذلك، استخدمت تقديرات ١٩٩٨-٢٠٠٠ الواردة في تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم ٢٠٠٢.

الجدول ٢: توافر الأغذية، التنوع الغذائي، الفقر، الحالة الصحية، الحالة التغذوية للأطفال والموارد الموجهة للزراعة في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة تحول، مصنفة على أساس فئة انتشار نقص الأغذية (تابع)

فئة انتشار نقص الأغذية	توافر الأغذية والتنوع الغذائي		الفقر		الحالة الصحية	الحالة التغذوية للأطفال	الموارد الموجهة للزراعة
	إمدادات الطاقة الغذائية	نصيب الأغذية غير النشوية في مجموع إمدادات الطاقة الغذائية	السكان الذين يعيشون دون خط الفقر	السكان الذين يعيشون دون خط الفقر			
في مجموع السكان ١٩٩٩-٢٠٠١ حسب الإقليم والبلد	٢٠٠١-١٩٩٩	٢٠٠٠-١٩٩٠	٢٠٠٠-١٩٩٨	٢٠٠٠-١٩٩٨	٢٠٠١-١٩٩٥	٢٠٠٠-١٩٩٨	١٩٩٥
	كيلوكالوري/يوم للشخص	كيلوكالوري/يوم للشخص	(%)	(%)	لكل عامل زراعي	(%)	لكل عامل زراعي
أقل من ٢,٥٪ ناقصو أغذية							
المكسيك	٣١٥٠	٥٣	غ م	غ م	٨	غ م	٥٤
باراغواي	٢٥٦٠	٥٩	غ م	غ م	٢٩	*٤	١٠٨
بيرو	٢٦٠٠	٤٦	غ م	غ م	٦٥	٧	٤٢
سورينام	٢٦٣٠	٥٦	غ م	غ م	٢٢	غ م	٥١٩
ترينيداد وتوباغو	٢٧١٠	٦٢	غ م	غ م	٢٠	٧	١٠٨
فنزويلا	٢٣٣٠	٥٩	غ م	غ م	٢٤	٤	٢٣
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا							
الجزائر	٢٩٧٠	٤٠	غ م	غ م	٣٠	٦	٤١
جمهورية إيران الإسلامية	٢٩٣٠	٣٩	غ م	غ م	٤٢	١١	٠
الأردن	٢٧٤٠	٤٨	غ م	غ م	٣٣	٥	٧٨٨
المغرب	٣٠٠٠	٣٦	غ م	غ م	٢٧	*١٠	٢٤
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى							
بينان	٢٤٨٠	٢٧	غ م	غ م	١٥٨	٢٣	٣٦
بوركينافاسو	٢٤٦٠	٢٥	غ م	غ م	١٩٧	٣٤	١٩
كوت ديفوار	٢٥٩٠	٣٤	غ م	غ م	١٧٥	٢١	٢١
غابون	٢٥٨٠	٥٤	غ م	غ م	٩٠	١٢	٢٩
غانا	٢٦٢٠	٢٩	غ م	غ م	٢٤	٢٥	٢٤
موريتانيا	٢٧٣٠	٤٨	غ م	غ م	٦١	٣٢	٨٣
موريشيوس	٢٩٨٠	٥٤	غ م	غ م	١٩	١٥	١٤٤
ناميبيا	٢٧٠٠	٣٤	غ م	غ م	٦٧	*٢٦	٧٢
نيجيريا	٢٧٧٠	٣٤	غ م	غ م	١٨٣	٣١	٢
سوازيلند	٢٥٧٠	٥٢	غ م	غ م	١٤٩	١٠	٩٣
أوغندا	٢٣٧٠	٥٦	غ م	غ م	١٢٤	٢٣	١٨
البلدان التي تمر بمرحلة تحول							
البوسنة والهرسك	٢٧٣٠	٤٨	غ م	غ م	١٨	٤	١٨٢
بلغاريا	٢٦٣٠	٦٥	غ م	غ م	١٦	غ م	١١٨
كرواتيا	٢٦٢٠	٦٣	غ م	غ م	٨	١	٧
قيرغيزستان	٢٨٦٠	٣٢	غ م	غ م	٦١	١١	١٧٥
لاتفيا	٢٧٩٠	٦٠	غ م	غ م	٢١	غ م	٤٤
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	٢٦٦٠	٦٢	غ م	غ م	٢٦	٦	١١٠
جمهورية مولدوفا	٢٦٨٠	٤٦	غ م	غ م	٣٢	٣	٢٠
صربيا والجبل الأسود	٢٧٢٠	٦٨	غ م	غ م	١٩	٢	٤
سلوفاكيا	٢٩١٠	٦٣	غ م	غ م	٩	غ م	٥
تركمنستان	٢٧٦٠	٣٧	غ م	غ م	٨٧	١٢	٠
٢٠ إلى ٣٤٪ ناقصو أغذية							
أسيا والمحيط الهادي							
بنغلاديش	٢١٦٠	١٧	غ م	غ م	٣٧	١٩	١٣
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية	٢١٨٠	٣٣	غ م	غ م	٥٥	٢٨	٥
الهند	٢٤٩٠	٣٩	غ م	غ م	٢٥	٤٧	٣
جمهورية لاو الديمقراطية	٢٢٨٠	٢٢	غ م	غ م	٢٧	٤٠	٣٦
يابوا غينيا الجديدة	٢١٨٠	٤٥	غ م	غ م	١٦	٣٥	١٠
الفلبين	٢٣٧٠	٤٤	غ م	غ م	٢٠	٣٢	٥٢
سري لانكا	٢٣٣٠	٤٤	غ م	غ م	١٥	٣٣	٢٩
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي							
بوليفيا	٢٢٤٠	٤٩	غ م	غ م	٧٧	٨	٨٢
الجمهورية الدومينيكية	٢٣٢٠	٦٦	غ م	غ م	١١	٥	١١٦
غواتيمالا	٢١٦٠	٤٧	غ م	غ م	٥٨	٢٤	٨٠
هندوراس	٢٤٠٠	٥٤	غ م	غ م	٣٨	١٧	١٢٨
نيكاراغوا	٢٢٥٠	٤٩	غ م	غ م	٤٣	١٠	٢٢٧
بنما	٢٢٥٠	٦٢	غ م	غ م	٢٥	٨	٤٧٥
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا							
العراق***	٢١٥٠	٣٤	غ م	غ م	١٢٣	١٦	١
اليمن	٢٠٥٠	٣٢	غ م	غ م	١٠٧	٤٦	١٢
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى							
بوتسوانا	٢٢٧٠	٥٢	غ م	غ م	١١٠	١٣	٢٤
الكامبيون	٢٢٤٠	٤٢	غ م	غ م	١٥٥	٢٢	١٣
تشاد	٢١٥٠	٤١	غ م	غ م	٢٠٠	٢٨	١٣
جمهورية الكونغو	٢٢١٠	٣٧	غ م	غ م	١٠٨	١٤	٢

الجداول

الجدول ٢: توافر الأغذية، التنوع الغذائي، الفقر، الحالة الصحية، الحالة التغذوية للأطفال والموارد الموجهة للزراعة في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة تحول، مصنفة على أساس فئة انتشار نقص الأغذية (تتمة)

فئة انتشار نقص الأغذية	توافر الأغذية والتنوع الغذائي	الفقر	الحالة الصحية	الحالة التغذوية للأطفال	الموارد الموجهة للزراعة
في مجموع السكان ١٩٩٩-٢٠٠١ حسب الإقليم والبلد	إمدادات الطاقة الغذائية	نسب الأغذية غير النشوية في مجموع إمدادات الطاقة الغذائية	السكان الذين يعيشون دون خط الفقر (١٩٩٠-٢٠٠٠)	معدل الوفيات بين الأطفال دون الخامسة عام ٢٠٠١ لكل ١٠٠٠ من المواليد	المساعدات الخارجية ١٩٩٨-٢٠٠٠ بسعر الدولار الثابت عام ١٩٩٥ لكل عامل زراعي
٢٢٨٠	٤٨	٦١	٤٨	١٧	٥٢
٢٣٣٠	٤٠	٦١	٤٠	٣٣	١٨
٢٣١٠	١٩	٥٤	٢٨	١٨	٥٧
٢١٧٠	٢٣	٦٧	٥٥	٢٥	١٤
٢٣٧٠	٢٩	٦٧	٥٥	٣٣	٣٠
٢١٣٠	٢٨	٦٦	٥٢	٤٠	١٠
٢٢٨٠	٣٩	٤٠	٤٠	٢٣	٣٧
٢٢٩٠	٤٦	٤٠	٤٦	١٠٧	٤
٢٣١٠	٢٣	٤٠	٤٦	٣٥	٧
البلدان التي تمر بمرحلة تحول					
أذربيجان	٣٢	٤٠	٤٠	١٧	٥٥
جورجيا	٣٨	١٠	١٢	٣	٣١
كازاخستان	٥٠	٣٩	٣٠	٤	٢٠
أوزبكستان	٣٩	٤٠	٤٠	١٩	١٤
٣٥٪ أو أكثر ناقصو أغذية					
آسيا والمحيط الهادي					
كمبوديا	٢١	٤٠	٢١	٤٥	٢٥
منغوليا	٥٧	٣٣	٣٩	١٣	٦٣
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي					
هايتي	٤٦	٦٦	٤٦	١٧	١٣
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا					
أفغانستان***	٢٧	٤٠	٤٠	٤٩	١
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى					
أنغولا	٣٢	٤٠	٤٠	٣١	٤
بوروندي	٤٩	٤٠	٤٠	٤٥	٢
جمهورية أفريقيا الوسطى	٤٣	٤٠	٤٠	٢٣	٦
جمهورية الكونغو الديمقراطية	٢٣	٤٠	٤٠	٣٤	٠
إريتريا	٢٤	٤٠	٤٠	٤٤	٨
إثيوبيا	١٩	٤٥	٤٥	٤٧	٤
كينيا	٤٣	٤٦	٤٦	٢٢	٥
ليبيريا	٣٧	٤٠	٤٠	٢٧	٣
مدغشقر	٢٥	٧٧	٥٢	٤٠	١٧
موزامبيق	٢٥	٧١	٦٢	٢٦	١٦
رواندا	٤٩	٤٠	٤٠	٢٤	١٢
سيراليون	٣٦	٤٠	٤٠	٢٧	٨
الصومال**	٦٥	٤٠	٤٠	٢٦	١
جمهورية تنزانيا المتحدة	٢٩	٥٠	٥٠	٢٩	٧
زامبيا	٢٣	٨٣	٥٦	٢٤	٢٦
زيمبابوي	٤٢	٤٨	٤٨	١٣	٢٣
البلدان التي تمر بمرحلة تحول					
أرمينيا	٤٠	٤٠	٤٠	٣	٩٧
طاجيكستان	٣٣	٤٠	٤٠	١١٦	٣٦

الملاحظات:

الأغذية غير النشوية: جميع المصادر الغذائية لتوفير إمدادات الطاقة الغذائية باستثناء الحبوب والجزور والدرنات.

الفقر، الحضر أو الريف: النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون دون خط الفقر في الحضر أو الريف. وخطوط الفقر هذه هي مستويات معيشة مستقلة لكل من سكان الحضر والريف استنادا إلى استهلاك السلع والخدمات لتلبية الاحتياجات الأساسية.

وفيات الأطفال دون سن الخامسة: احتمال وفاة طفل حديث الولادة قبل بلوغه سن الخامسة عند تطبيق المعدلات الجارية للوفيات بحسب السن. ويعبر عن هذا الاحتمال في كل ١٠٠٠ حالة ولادة حية. نقص الوزن: الأطفال دون سن الخامسة (صفر إلى ٤,٩٩ سنة)، باستثناء: صفر إلى ٢,٩٩ سنة في الكاميرون وإريتريا والهند وقيرغيزستان ومدغشقر وموزامبيق وميانمار وتوغو وأوزبكستان؛ و٠,٥ إلى ٢,٩٩ سنة في أفغانستان؛ و٠,٢٥ إلى ٤,٩٩ سنة في السلغادور وهندوراس وسري لانكا؛ و٠,٥ إلى ٤,٩٩ سنة في بوروندي وغينيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة؛ وصفر إلى ٥,٩٩ سنة في شيلي؛ و١,٠ إلى ٥,٩٩ سنة في كرواتيا؛ و١,٠ إلى ٦,٩٩ سنة في كوستاريكا.

المساعدات الخارجية للزراعة: الالتزامات التيسيرية وغير التيسيرية المعبر عنها بالقيم النقدية من المانحين الثنائيين ومتعددي الأطراف للبلدان من أجل التنمية الزراعية التي تشمل الصناعات الزراعية والأنشطة البيئية المتعلقة بالزراعة، وتصنيع المدخلات الزراعية، وتنمية الأقاليم وأحواض الأنهار، والبحوث، والتدريب والإرشاد، والتنمية الريفية.

المصادر:

توافر الأغذية والتنوع الغذائي والموارد الموجهة للزراعة: تقديرات منظمة الأغذية والزراعة.

الفقر ووفيات الأطفال: مؤشرات التنمية العالمية ٢٠٠٣، البنك الدولي.

الحالة التغذوية للأطفال: قاعدة البيانات العالمية عن نمو الأطفال وسوء التغذية ٢٠٠٣، منظمة الصحة العالمية، باستثناء البيانات الخاصة باليوسنة والهرسك، الكونغو، جمهورية مولدوفا، بابوا غينيا الجديدة، المملكة العربية السعودية، سيراليون، سوازيلند وترينيداد وتوباغو، التي أخذت من قاعدة بيانات صندوق الأمم المتحدة للطفولة.



حالة إنعدام الأمن الغذائي في العالم

تكشف أحدث تقديرات المنظمة لانتشار الجوع في العالم عن دليل ساطع يؤكد إمكانية تحقيق تقدم باتجاه الهدف الذي توخاه مؤتمر القمة العالمي للأغذية. كما أنها تتضمن دليلاً قاطعاً على أنه ما لم تتم مضاعفة الالتزامات القطرية والعالمية فسيتعذر بلوغ الهدف المرجى بخفض عدد الجوعى في العالم إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥.

وأحرز عدد من البلدان في جميع الأقاليم النامية تقدماً متواصلاً وملموساً في الحد من الجوع منذ فترة الأساس التي حددها مؤتمر القمة العالمي للأغذية وهي ١٩٩٠-١٩٩٢. بيد أن هذه البلدان تمثل، للأسف، الاستثناء من القاعدة أكثر ما تمثل القاعدة نفسها. ففي فترة ١٩٩٩-٢٠٠١ قدر عدد ناقصي الأغذية في العالم النامي ككل بحدود ٧٩٨ مليون نسمة، وهذا الرقم لا يقل إلا بنحو ١٩ مليون نسمة عن نظيره في فترة الأساس التي اعتمدها مؤتمر القمة العالمي للأغذية، بل وقد ساءت الحالة خلال معظم فترة السنوات الأربع الأخيرة التي تتوافر بيانات بشأنها، إذ أن العدد المقدر لناقصي الأغذية في البلدان النامية لم ينخفض على الإطلاق، بل زاد في الواقع بنحو ٤,٥ مليون نسمة سنوياً.

وتتناول الطبعة الخامسة من حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم بالتفصيل بحث أحدث الاتجاهات في البلدان النامية وفي البلدان التي تمر بمرحلة تحول. كما تتضمن تحليلاً للعوامل التي تساهم في تحقيق التقدم ودعم الجهود المبذولة لبلوغ الهدف الذي حدده مؤتمر القمة العالمي للأغذية. أما المقالات الأخرى فتدرس مدى التأثيرات الواقعة على الأمن الغذائي بسبب عوامل مثل تفشي فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسبة (الإيدز)، والإدارة المحسنة لموارد المياه، وزيادة إدماج البلدان النامية في الأسواق الدولية ومساهماتها في الاتفاقات التجارية.

ويبرز تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم الدلائل المشجعة التي أقرها الكثير من البلدان. كما يبرز التقرير أن استمرارية الجوع ليست سبباً لليأس والقنوط بل دعوة ملحة للعمل. وبدأ عدد من البلدان بحملات متكررة لبلوغ أهداف مؤتمر القمة العالمي للأغذية، والتزم العديد من البلدان بالمشاركة في استئصال شأفة الجوع كلياً. وتتضمن استراتيجيات تحقيق هذا الهدف عناصر أساسية لنهج المسار المزدوج الذي يجمع بين التدخلات العاجلة لتوفير فرص حصول الجوعى على الأغذية ووضع مبادرات ترمي إلى زيادة فرص العمل والدخل وإنتاج الأغذية في المجتمعات المحلية الفقيرة.

وهذه البلدان هي التي تقود المسيرة وترسم الدرب. ويظهر التزامات مماثلة على صعيد العالم يكون الهدف الذي توخاه مؤتمر القمة العالمي للأغذية قريب المنال.

ISBN 92-5-604986-4



9 789256 049865

TC/M/J0083Ar/1/11.03/2000

